

، وفي الزاوية الأخرى قوم آخرون مع إمام آخر [X] ، فاقتدى بالإمامين جميعاً ، فصلاته باطلة ؛ لأنه لا يمكنه أن يراعي نظم الصلاة [الإمامين] جميعاً^(٣) .

[لو قام إلى
الركعة الخامسة
سahياً]

الخامسة : لو قام إلى الركعة الخامسة ساهياً ، فجاء إنسان فاقتدى به ، إن كان المقتدي لا يعلم أن [الركعة] الخامسة // فالإقتداء صحيح والركعة محسوبة ، وإن كان يعلم أنها خامسة ففي صحة الاقتداء وجهان : أحدهما : [لا يصح] ؛ لأن فعله غير معتد به وهو عالم . والثاني : تتعقد ؛ لأن التحريمة باقية ، فعلى هذا لا يتابعه ؛ ولكن يقعد وينتظره حتى يتشهد معه ، وإذا سلم قام فقضى ما عليه^(٧) .

[الصلاة خلف
الصبي المميز]

د [١٤٧]

السادسة : // الصبي إذا كان مميزاً يُندب إلى إقامة الجماعة كما يؤمر بإقامة الصلاة ، فلو أراد الصبي أن يؤم الناس ، جازت الصلاة خلفه فرضاً كان أو نفلاً^(٨) ، وقال أبو حنيفة^(٩) : الفرض لا يجوز خلف الصبي ، أما النفل [فيختلفون فيه] [X] . ودليلنا ما روي عن عمرو بن سلمة^(١١) قال : وفد أبي

[X] ساقط من (ط) .

[X] في (د) ، (هـ) : " إمامين " ، وفي (ط) : " الإمامين " .

(٣) انظر : الأم (١ / ٣٠٩) .

[X] في (د) ، (هـ) : " فاقتدى به " ، وفي (ط) : " واقتدى به " .

[X] في (د) ، (هـ) : " الركعة " ، وفي (ط) : " ركعة " .

[X] في (د) ، (هـ) : " لا يصح " ، وفي (ط) : " يصح " ، والأول هو الصواب .

(٧) انظر : المجموع (٤ / ١٣٠) .

(٨) انظر : الأم (١ / ٢٩٥) ، مختصر البيهقي الورقة (٨٣ / ١) ، التهذيب (٢ / ٢٦٥) ، مختصر المزني ص ٢٦ ، التهذيب (٢ / ٢٦٥) ، الإبانة (مخطوط)

الورقة [٤٢ - ب] ، الحاوي (٢ / ٤١٤) ، المقنع الورقة (٥٩) ، التعليقة لأبي

الطيب الطبري تحقيق إبراهيم الظفيري (٢ / ١٢٩٥) .

(٩) للإمام أبي حنيفة في صحة إمامة الصبي المميز قولان : الأول : لا يجوز أن يكون

إماماً في المكتوبة ، ويجوز أن يكون إماماً في النافلة . والثاني : لا يجوز أن يكون

إماماً مطلقاً ، وهو الصحيح عن الإمام أبي حنيفة ، والأصح عند عامة فقهاء الحنفية

. انظر : شرح فتح القدير (١ / ٣٥٧) ، بدائع الصنائع (١ / ٦٦٩) ، المبسوط (١ / ١٨٠) .

[X] في (هـ) : [فيختلفون فيه] ، وفي (ط) ، (د) : " يختلفون " .

(١١) عمرو بن سلمة : أبو بريد الجرحي ، وقيل : أبو يزيد ، وهذا الذي كان يؤم قومه

على رسول الله ﷺ فلما رجع ذكر ما أمره به رسول الله ﷺ ، وفي جملة ذلك: " إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قرآناً " ، ولم يكن في قومي أكثر قرآناً مني ، فقدموني وأنا ابن سبع سنين أوست ، فكننت أصلي بهم الفرض والنفل^(١) .

[الجمعة خلف
الصبي]

فرع : الجمعة خلف الصبي هل تصح أم لا ؟ فيه قولان :
أحدهما : تصح قياساً على سائر الفرائض . والثاني : لا تصح .
والفرق أن الجمعة اختصت بشرائط لا يشاركها فيها // غيرها ؛
كالعدد ، والخطبة ، والوقت ، وموضع الاستيطان ، فكان من شرائطها أن يكون الإمام من أهل الفرض^(٢) .

[الصلاة خلف
المجنون]

السابعة : إذا وقف المجنون يصلي فاقتدى به إنسان ، لا تصح صلاته^(٣) ؛ لأن المجنون يضاد الطهارة ، والطهارة شرط في الصلاة ، فلو لم يعلمه مجنوناً حتى صلى ، ثم تبين من بعد تجب الإعادة ؛ لأن المجنون لا يصلح أن يكون إماماً بحال ، وأيضاً فإن أمارات الجنون قل ما تخفى ، فلم يكن معذوراً في الاقتداء به .

الثامنة : الإسلام شرط في الإمام^(٤) ، حتى لو اقتدى بكافر وهو

[الصلاة خلف
الكفر]

في حياة النبي ﷺ وهو صبي ولأبيه صحبة ووفادة ، وقد قيل : إنه وفد مع أبيه وله رؤية ، والصحيح أنه لم يثبت له سماع ولا رؤية النبي ، أرخ الإمام أحمد موته سنة ٨٥ هـ .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة (٤ / ٦٤٣) ، سير أعلام النبلاء (٣ / ٥٢٤) ، شذرات الذهب (١ / ٩٥)

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب المغازي ، باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح ، انظر : فتح الباري (٨ / ٢٢) .

(٢) انظر : الأم (١ / ٣٣١) ، البيان (٢ / ٣٩١) ، المحرر ص ٢٤٨ ، التهذيب (٢ / ٣٤٧) ، الحاوي (٢ / ٤١٤) ، العزيز (٢ / ٢٦٣) ، روضة الطالبين (١ / ٥١٦) ، التنبيه ص ٥٣ ، حلية العلماء (١ / ٢٢٧) ، والصحيح عند محققي المذهب صحة الجمعة خلف الصبي .

(٣) انظر : الأم (١ / ٢٩٩) ، البيان (٢ / ٤٠٠) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، المجموع

(٤ / ٢١٩) ، التنبيه ص ٥٣ .

(٤) انظر : الأم (١ / ٢٩٨) ، المقنع الورقة (٦١) ، مختصر البويطي الورقة (٨٣ / أ) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، التنبيه ص ٥٣ .

[العفر إذا
صلى في بلاد
الإسلام]

يعلمه كافراً لا تصح الصلاة ؛ // لأن الكفر يضاد [العبادة] (X) ، فلا تصح [صلاته] (X) ، وإذا لم تكن صلاته صحيحة كان المقتدي به مع العلم مفراطاً ، فلم تصح صلاته .

فروع أربعة : أحدها : الكافر إذا صلى في بلاد الإسلام [ولم يظهر التشهد بحيث يسمع] (X) منه ، لا يحكم بإسلامه عندنا^(٤) ؛ سواء صلى في المسجد [أو في غير المسجد ، وسواء] (X) كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، وقال أبو حنيفة : [إذا صلى] (X) [بالجماعة في المسجد] (X) إماماً // أو مأموماً يحكم بإسلامه^(٨) وإن [لم يقرأ التشهد] (X) ، فأما إذا صلى بالجماعة خارج المسجد ، أو منفرداً في [المسجد] يختلَفون [(X)]

فيه . ودليلنا أن الصلاة فرع من فروع الدين فلا تجعل إسلاماً من الكافر [كالطهارة] (X) والاعتكاف ، فأما إذا أظهر التشهد فالمذهب أنه يحكم بإسلامه ؛ [لأن الشهادتين صريح في الإسلام ، وقد قيل فيه وجـه] آخر : لا يحكم بإسلامه [(X)] ؛ لاحتمال أنه ذكر ذلك على سبيل الحكاية ، وليس بصحيح .

(X) في (د) : " الصلاة " ، وفي (ط) ، (هـ) : " العبادة " .
(X) في (د) : " الصلاة " ، وفي (ط) ، (هـ) : " صلاته " .
(X) ممسوح من (ط) .

(٤) انظر : البيان (٣٩٢ / ٢ - ٣٩٣) ، المجموع (٢١٩ / ٤ - ٢٢٠) ، الحاوي (٤١٩ / ٢) ، مختصر البويطي الورقة (٨٤ / ١) ، الأم (٢٩٨ / ١) ، التعليقة (١٠٣٧ / ٢) ، حلية العلماء (٢٢٧ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق إبراهيم الظفيري (١٣٤٤ / ٢) .

(X) ممسوح من نسخة (ط) .

(X) ممسوح من نسخة (ط) .

(X) ممسوح من نسخة (ط) ، وفي (هـ) : " في المسجد بالجماعة " .

(٨) انظر : رد المحتار على الدر المختار (٢٣٥ / ١) ، مختصر اختلاف العلماء (٣٢٠ / ١) .

(X) ممسوح من نسخة (ط) .

(X) ممسوح من نسخة (ط) .

(X) ممسوح من نسخة (ط) .

(X) ساقط من (د) .

[الحربي أو
المرتد إذا صلى
في بلاد الحرب]

الثاني : إذا صلى الحربي في دار الحرب^(١) أو المرتد^(٢) ، ذكر الشافعي - رحمه الله - أنه يحكم بإسلامه^(٣) ، وليس الحكم بإسلامه لعللة الصلاة ؛ ولكن بالصلاة يستدل على إسلامه ؛ من حيث إنه لا قوة للمسلمين في دار الحرب حتى يفعل ذلك تقية ، وليس في الموضع مسلم حتى يقصد الاستهزاء والمغايرة ، حتى لو كان يعلم أن هناك مسلماً لا يجعل ذلك إسلاماً .

[الصلاة خلف
الكافر الذي لا
يكتف كفره في
العادة]

الثالث : [إذا صلى] خلف إنسان فبان الإمام كافراً ، فإن كان كافراً لا يكتف عادة ؛ مثل : [اليهود والنصر] ، فعليه الإعادة

(١) دار الحرب : بلاد المشركين الذين لا صلح بينهم وبين المسلمين . انظر : لسان العرب

(٣ / ١٠٠) باب الحاء ، وجاء في مغني المحتاج (٢ / ٤٢٢) أن دار الحرب هي : دار الكفار الذين لا عهد بينهم وبين المسلمين .

(٢) المرتد : ارتد الشخص : رد نفسه إلى الكفر ، والاسم : الردة . انظر : المصباح المنير

ط [١٠١]

(١ / ٢٢٤) كتاب الرأ ، وجاء في حلية الفقهاء لأبي الحسن الرازي ص ١٩٨ :

المرتد : من قولك : رددت الشيء أردته ، كأنه رده إلى كفره فارتد ؛ أي فرجع ورد نفسه وفي أنيس الفقهاء ص ٦٧ : المرتد : الرجوع من الدين الحق إلى الباطل .

(٣) انظر : الأم (٦ / ٢١٨) ، العزيز (٢ / ١٥٤) ، روضة الطالبين (١ / ٤٥٢)

، البيان (٢ / ٣٩٢) ، المجموع (٤ / ٢١٩ ، ٢٢٠) التعليقة لأبي الطيب الطبري

(٢ / ١٣٥٢) وجاء فيه : وإذا صلى الكافر الأصلي إماماً أو مأموماً أو منفرداً في = مسجد أو غيره لم يصر بذلك مسلماً ؛ سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام ، نص عليه الشافعي في الأم ، والمختصر ، وصرح به الجمهور ، وقال القاضي أبو الطيب : إن صلى في دار الحرب كان إسلاماً ، وتابعه على ذلك المصنف والشيخ أبو إسحاق ، وقال المحاملي : يحكم بإسلامه في الظاهر ؛ ولكن لا يلزمه حكم الإسلام ، وقال صاحب التتمة : إذا صلى حربي أو مرتد في دار الحرب قال الشافعي : يحكم بإسلامه ، بشرط أن لا يعلم أن هناك مسلماً يقصد الاستهزاء ومغايرته بالصلاة ، وذكر صاحب الشامل أن المذهب أنه لا يحكم بإسلامه ، ثم حكى قول أبي الطيب ثم قال : وهذا لم أره لغيره ، واتفق المتأخرون الذين حكوا قول القاضي أبي الطيب على أنه ضعيف ، وأن المذهب أنه لا يحكم بإسلامه كما نص عليه الشافعي والمتقدمون ، وهذا النص الذي حكاه صاحب التتمة غريب وضعيف اهـ .

(X) ساقط من (ط) .

(X) في (هـ) : " اليهود والنصراني " .

عندنا^(١)، وعند المزني : لا إعادة عليه^(٢) ، وقاس على ما لو [بان] الإمام جنباً أو محدثاً ، وليس بصحيح ، والفرق من وجهين : أحدهما : أن الجنب يصلح أن يكون إماماً بحال ؛ وهو إذا تيمم عند عدم الماء ، والكافر لا يصلح أن يكون إماماً بحال ، فكان حكمه أغلظ .

الآخر : // أن الكفر لا يخفى في العادة ، فكان مفرطاً في الاقتداء به ، فأما [طهارة] الإمام فلا طريق إلى معرفتها على التحقيق ؛ لأن أكثر

ما في المقدور أن يشاهده يتطهر ، وربما يحدث في تلك الحالة ، وإنما تُعرف من حيث الظاهر ، وقد وُجد ظاهر يدل على كونه متلباً

[بالطهارة] وهو يقدمه إلى الصلاة .

[الصلاة خلف من يستتر بالكفر]
د [٤٨٨]

الرابع : لو كان الإمام كافراً ، وكان الكفر ممّا يستتر به عادة^(٣) // كالزندقة^(٤) ، ففي وجوب الإعادة وجهان : أحدهما : لا تجب الإعادة ؛ لأنه // يشق الوقوف عليه . والثاني : تجب ؛ لأن الكافر لا يصلح أن يكون إماماً بحال .

[الصلاة خلف الفاسق]

التاسعة : الصلاة خلف الفاسق^(٥) صحيحة عندنا ؛ ولكن لا تستحب الصلاة خلفه^(٦) ، وقال مالك : لا تجوز [الصلاة خلف

(١) انظر : البيان (٢ / ٣٩٤ ، ٣٩٥) ، المجموع (٤ / ٢١٩) .

(٢) انظر : الحاوي (٢ / ٤٢٣) ، مختصر المزني ص ٢٧ .

(٣) في (د) ، (هـ) : " على ما لو كان " ، وفي (ط) : " على ما لو بان " .

(٤) في (د) ، (هـ) : " فأما طهارة الإمام " ، وفي (ط) : " فأما الطهارة في الإمام " .

(٥) في (د) ، (هـ) : " بالطهارة " ، وفي (ط) : " بالصلاة " ، والصواب الأول .

(٦) انظر : الحاوي (٢ / ٤٢٣) ، المجموع (٤ / ٢١٩) ، البيان (٢ / ٣٩٥) ، التهذيب (٢ / ٢٦٨) .

(٧) الزندقة : الزنديق مثل : قنديل ، وهو الذي لا يتمسك بشريعة ويقول بدوام الدهر ، والعرب تعبر عن هذا بقولهم : ملحد ؛ أي طاعن في الأنبياء ، وفي التهذيب : زندقة وزنديق أنه لا يؤمن بالآخرة ولا بوحدة الخالق . انظر : المصباح المنير (٢٥٦ / ١) ، كتاب الزاي .

(٨) فسق فسوقاً من باب قعد : خرج عن الطاعة ، والاسم : الفسق ، وأصله خروج الشيء من الشيء على وجه الفساد . انظر : المصباح المنير (٢ / ٤٧٣) كتاب الفاء .

(٩) انظر : الإبانة الورقة [٤٣ - ب] ، البيان (٢ / ٣٩٧) ، المجموع (٤ / ٢٢١) ، الحاوي (٢ / ٤١٤ ، ٤١٥) ، التنبيه ص ٥٣ ، مختصر المزني ص ٢٧ ،

الفاسق^(١) ودليلنا ما روي أن رسول x قال : " صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " ^(٢) ، وما روي أن عبد الله بن عمر صلى خلف الحجاج ^(٣) فقيل له في ذلك ، فقال : إذا دعانا إلى الله - عز وجل - بايعناه ، وإذا دعانا إلى الشيطان خالفناه ^(٤) .

[الصلاة خلف
المبتدع]

العاشرة : إذا صلى خلف مبتدع - والبدعة^(٦) : اسم لكل زيادة في الدين سواء كان قرينة أو معصية ، فإن كانت بدعته بزيادة طاعة ؛ مثل : أن يكثر الصلاة ، والصوم ، ويكثر الصدقة ؛ سواء كان يوافق الشرع ؛ بأن يتعبد في غير وقت الكراهة ، أو كان يخالف الشرع ؛ بأن كان يصلي في الأوقات المكروهة ، فالصلاة خلفه

المقتنع مع الورق
(٦١) ، حلية العلماء (٢٢٧ / ١) ، فتح العزيز (٣٣١ / ٤) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري (١٣٢١ / ٢) . أي أن المذهب أن إمالة الفاسق مكروهة .

(١) انظر : بداية المجتهد (٢٠٥ / ١) ، بلغة السالك (١٥٨ / ١) ، الفواكه الدواني (٢٤١ / ١) ، المدونة الكبرى (٨٤ / ١) ، النخيرة (٢٣٩ / ٢) .

(٢) الحديث قال عنه ابن حجر في تلخيص الحبير (٩٦ / ٢) أخرجه الدارقطني (٥٦ / ٢) ، من طريق عثمان بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عمر ، وعثمان كُتِبَ يحيى بن معين ومن حديث نافع وفيه خالد بن إسماعيل عن العمري ، وخالد متروك ومن طريق مجاهد عن ابن عمر ، وفيه محمد بن الفضل وهو متروك ، وهو في الطبراني (٤٤٧ / ١٢) بنفس الإسناد ، وله طريق من رواية عثمان بن عبد الله العثماني عن مالك عن نافع عن ابن عمر وعثمان رماه عدي بالوضع .

(٣) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ، أبو محمد قائد داهية سفاك خطيب ، ولد في الطائف عام ٤٠ هـ ، مات في رمضان سنة ٩٥ هـ ، قال عنه الذهبي : نسبة ولا نحبه ؛ بل نبغضه في الله ؛ فإن ذلك من أوثق عرى الإيمان ، وله حسنات مغمورة في بحر سيئاته . انظر : سير أعلام النبلاء (٣٤٣ / ٤) ، الأعلام (٦٨ / ٢) .

(٤) أثر ابن عمر نكره ابن حجر في تلخيص الحبير (١١٠ / ٢) ونسبه للبخاري في الحج ، وجاء فيه : أن ابن عمر صلى خلف الحجاج ، ونكره في فتح الباري (٥١١ / ٣ - ٥١٢)

✗ هذا النص ساقط من (ط) .

(٦) ابتدعت الشيء أي استخرجته وأحدثته ، ومنه قيل للحالة المخالفة : (بدعة) ،

وهي اسم من الابتداع ؛ وهو نقص في الدين أو زيادة . انظر : المصباح المنير (١

/ ٣٨) كتاب الباء .

صحيحة ، فأما إذا كانا ت بدعت به بمعصية ؛ مثل : الطعن في الصحابة ، أو بخلل يعود إلى معتقده ، فإن كانت بدعته يكفر بها فالصلاة خلفه لا تصح^(١) ، وإن كان لا يكفر بها فحكمه حكم الفاسق^(٢) .

[المبتدع الذي لا يكفر هل هو من أهل النار ؟]

فرع : المبتدع الذي لا يكفر ، هل يقطع بأنه من أهل النار أم لا^(٣) ؟ ظاهر المذهب وعليه يدل كلام الشافعي أن ذلك معصية من جملة المعاصي ، وحاله في المشيئة كسائر العصاة ، ومن أصحابنا ممن قال يقطع بأنه من أهل النار ؛ لما روى عبد الله بن مغفل^(٤) أن رسول الله ﷺ قال : " إياكم والحدّ في الدين ؛ فإن كلّ محدّث بدعة ، وكلّ بدعة ضلالة ، وكلّ ضلالة في النار " ^(٥) فقطع بأن الضلالة في النار .

[الصلاة خلف المرأة]

الحادية عشرة : اقتداء المرأة بالمرأة صحيح^(٦) ؛ لما روينا من

[٤٨٨]

(١) انظر : المجموع (٢١٩ / ٤) ، مختصر المزني ص ٢٧ ، المقنع الورقة (٦١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٣٢٩ / ٢) .

(٢) إن كان لا يكفر بها فالصلاة خلفه صحيحة ؛ ولكن لا تستحب ؛ أي أنها مكروهة . انظر المسألة التاسعة : [الصلاة خلف الفاسق] .

(٣) انظر : المجموع (٢٢٢ / ٤) ، الاعتصام (٢ / ٧٦٤ - ٧٦٥) ، شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٦٢ .

(٤) عبد الله بن مغفل بن عبد غنم بن عفيف بن أسحم ، صحابي من أهل بيعة الرضوان ، سكن المدينة ثم البصرة ، وتوفي بها سنة ٥٩ هـ ، وهو أول من دخل باب مدينة تستر لما فتحها المسلمون ، وهو أحد العشرة الذين بعثهم عمر ليفقهوا الناس بالبصرة .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة (٢٤٢ / ٤) ، سير أعلام النبلاء (٤٨٣ / ٢)

(٥) الحديث برواية حديث عبد الله بن مغفل أخرجه النسائي (١٣٥ / ٢) . وابن ماجه (٢٦٧ / ١) . والترمذي وقال : حديث عبد الله حسن . ومعنى الحديث روي صحيحاً عن جابر بن عبد الله عند أبي داود (٢٣٤ / ١٢) .

(٦) انظر : الأم (٢٩٢ / ١) ، روضة الطالبين (٤٤٥ / ١) ، البيان (٣٩٨ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٣٨٤) ، مختصر المزني ص ٢٨ .

قصة أم ورقة ، وأما صلاة الرجل خلفها لا تصح^(١) ؛ // لما روي أن

رسول الله ﷺ قال في خطبته : " ألا لا تؤمن امرأة رجلاً " ^(٢) ، فأما صلاة النساء خلف الرجال فصحيحة ؛ لما روي أن رسول الله ﷺ أم أنسا وعجوزاً خلف أنس ^(٣) .

فرع : إذا وقف للصلاة فيجوز ؛ سواء نوى استتباع الرجال والنساء ، أو نوى استتباع الرجال دون النساء ، أو نوى استتباع النساء دون الرجال ، أو لم ينو استتباع أحد ^(٤) ، وقال أبو حنيفة ^(٥) : إذا نوى استتباع الفريقين جازت صلاتهما ، وإن نوى استتباع النساء فكذا ، فأما إذا نوى استتباع الرجال لا تجوز صلاة النساء خلفه . ودليلنا أن كل طائفة تصح الصلاة خلف الإمام إذا نوى استتباعها جاز . وإن لم ينو قياساً على الرجال .

[الصلاة خلف
الخنثى]

الثانية عشرة : صلاة الرجل خلف الخنثى ^(٦) لا تصح ؛ لاحتمال أن الخنثى امرأة ، وصلاة الخنثى خلف المرأة لا تصح ؛ لاحتمال أنه رجل ، وصلاة الخنثى خلف الخنثى لا تصح ؛ لاحتمال أن الذي هو الإمام امرأة والمأموم رجل ^(٧) .

(١) انظر : الأم (٢٩٢) ، التنبيه ص ٣٥ ، التهذيب (٢ / ٢٦٧) ، روضة الطالبين

(٤٥٥ / ١) التعليق ، لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٣١٣ / ٢) .

(٢) أخرجه ابن ماجة (١ / ٣٤٣) ، كتاب الإقامة ، باب في فرض الجمعة ، قال عنه ابن حجر : فيه عبد الله محمد العدوي عن علي بن زيد بن جدعان ، والعدوي اتهمه وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف ، وقال ابن عبد البر : أفسد عبد الملك بن حبيب إسناده انظر : تلخيص الحبير (٢ / ٨٥) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب وضوء الصبيان ، انظر : فتح الباري (٣٤٥ / ٢) . ومسلم في كتاب المساجد ، باب جواز الجماعة في النافلة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٥ / ١٦٢) .

(٤) انظر البيان (٢ / ٤٣٠) .

(٥) انظر : الفتاوى الهندية (١ / ٦٦) ، غرر الأحكام (١ / ٦٤) .

(٦) الخنثى : الذي خلق له فرج الرجل وفرج المرأة ، والجمع خنثى . انظر : المصباح المنير

(١ / ١٨٣) كتاب الخاء ، أنيس الفقهاء ص ١٦٦ ، التعريفات ص ١٣٧ .

(٧) انظر : روضة الطالبين (١ / ٤٥٥) ، البيان (٢ / ٣٩٩) ، المجموع (٤ /

٢٢٣) ، التنبيه ص ٥٣ ، مختصر المزني ص ٢٧ ، المقنع الورقة (٦١) ،

التهذيب (٢ / ٢٦٨) .

[صلاة الرجل
خلف الخنثى]

هـ [١٩٥]

فرع : لو صلى // رجل خلف خنثى [وقلنا] : لا تصح ، فلو بان الخنثى رجلاً هل تلزمه الإعادة أم لا ؟ فعلى قولين : أحدهما : لا تجب ؛ لأنه بان لنا أنه ممن تجوز صلاته خلفه . والثاني : تجب الإعادة ؛ لأنه حين صلى كان شاكاً في صحة صلاته . وعلى هذا لو صلى الخنثى خلف امرأة وقبل الإعادة بان أنها امرأة ، ففي الإعادة على ما ذكرنا من القولين ^(٢) .

[من اقتدى بإمام
يعتقده محدثاً]

الثالثة ع مشرة : إذا اقتدى بإمام يعتقده محدثاً وعند الإمام أنه على طهر ؛ مثل : أن يقتدي بمن لمس امرأة ، أو مس فرجه ، واعتقاده أن ذلك لا يبطل الوضوء ، ففي صحة صلاته وجهان : أحدهما : تصح ، وهو اختيار القفال ^(٣) ؛ لأن عند الإمام أنه على طهر ، والإمام هو المتبوع والمأموم تبع ، واعتبار اعتقاده أولى . والثاني : أن صلاته باطلة ؛ لأن في اعتقاده أن إمامه محدث ، والصلاة خلف المحدث مع العلم بحديثه لا تصح ^(٤) .

[الصلاة خلف من
لا يعتقده وجوب
الفاحة]

فرعان : أحدهما : إذا صلى خلف من // لا يعتقده وجوب الفاحة

د [١٤٩]

(١) في (هـ) : " قلنا " ، وفي (د) ، (ط) : " فقلنا " .

(٢) انظر : روضة الطالبين (٤٥٦ / ١) ، البيان (٣٩٩ / ٢) ، التهذيب (٢٦٨ / ٢) ، حلية العلماء (٢٢٨ / ١) ، المجموع (٢٥٥ / ٤) .

(٣) القفال : هو محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر ، أبو بكر الشاشي الفارقي ، الملقب بفخر الإسلام ، رئيس الشافعية بالعراق ، رحل إلى بغداد وتولى التدريس فيها بالمدرسة النظامية واستمر بها إلى أن توفي عام ٥٠٧ هـ ، من مؤلفاته : حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، المعتمد ، الشافي شرح مختصر المزني ، وغيرها . ولد بميا فارقين سنة ٤٢٩ هـ . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٧٠ / ٦) ومبعضها () ، الأعلام (٣١٦ / ٥) .

(٤) انظر : المقنع الورقة (٦١) ، التنبيه ص ٥٣ ، المجموع (٢٤٨ / ٤) وجاء فيه :

لو مس حنفي امرأة أو ترك طمأنينة أو غيرها صح اقتداء الشافعي به عند القفال ، وخالفه الجمهور وهو الصحيح ، ولو صلى الحنفي على وجه لا يعتقده والشافعي يعتقده بأن احتجم أو اقتصد وصلى صح الاقتداء عند الجمهور ، وخالفهم القفال هـ .

هل تصح صلاته أم لا؟ اختلف أصحابنا على ثلاثة أوجه: [فمنهم]^(٥) من قال : تصح صلاته ، وهو اختيار القفال ، قرأ الفاتحة أو لم يقرأ ؛ لما ذكرنا من كون المسألة مسألة اجتهاد ، واعتقاد الإمام أن صلاته دون قراءتها صحيحة . ومن أصحابنا من قال : إن قرأ الإمام صحت صلاة

المأموم ، وإن لم يقرأ لا تصح [صلاته]^(٦) ، وهذه طريقة من يقول : الفرض من أركان العبادة يتأدى بنية النفل . ومنهم من قال : لا تصح صلاته ، قرأ الإمام أو لم يقرأ ، أما إذا لم يقرأ فلأن [في]^(٧) اعتقاد المأموم أنه ترك ركناً ، أما إذا قرأ فقد [اعتقد]^(٨) أنها سنة ، والفرض لا يسقط بنية السنة^(٩) .

الثاني : إذا قلنا بطريقة من قال : صلاة المأموم صحيحة سواء قرأ الفاتحة أو لم يقرأ ، فلو ترك الإمام الاعتدال عن الركوع والسجود ، فإن أخرج [المأموم نفسه عن متابعته فلا كلام ، وإن ترك الاعتدال متابعة لإمامه لم تصح صلاته ؛ لأن في اعتقاده أنه

[إذا ترك الإمام
الاعتدال عن
الركوع والسجود]

❖ (د) ، (هـ) : " منهم " ، وفي (ط) : " فمنهم " .

❖ ساقطة من (هـ) .

❖ ساقط من (د) ، (هـ) .

❖ في (د) ، (هـ) : " اعتقد " ، وفي (ط) : " اعتقد من " .

(٥) انظر : التعليقة لأبي الطيب الطبري (١٣٢٨ / ٢) ، البيان (٣٩٦ / ٢) ،

روضة الطالبين (٤٥٢ / ١ - ٤٥٣) ، التهذيب (٢٦٦ / ٢) ، فتح العزيز (٢ /

١٥٥) ، المجموع (٢٤٨ / ٤) وقال فيه : الاقتداء بأصحاب المذاهب المخالفين ؛

بأن يقتدي شافعي بحنفي أو مالكي لا يرى قراءة البسمة في الفاتحة ، ولا إيجاب

التشهد الأخير والصلاة على النبي ، ولا ترتيب الوضوء ، وشبه ذلك ، وضابطه :

أن تكون صلاة الإمام صحيحة في اعتقاده دون اعتقاد المأموم أو عكسه ؛

لاختلافهما في الفروع ، فيه أربعة أوجه : أحدها : الصحة مطلقاً ، قاله القفال ،

اعتباراً باعتقاد الإمام . والثاني : لا يصح اقتداؤه مطلقاً ، قاله أبو إسحاق

الإسفرائيني ؛ لأنه وإن أتى بما نشترطه ونوجبه فلا يعتد وجوبه ، فكأنه لم يأت به .

والثالث : إن أتى بما نعتبره نحن لصحة الصلاة صح الاقتداء ، وإن ترك شيئاً منه

أو شككنا في تركه لم يصح . والرابع : وهو الأصح وبه قال أبو إسحاق المروزي

والشيخ أبو حامد الإسفرائيني والبنديجي والقاضي أبو الطيب والأكثر : إن حققنا

تركه لشيء نعتبره لم يصح الاقتداء ، وإن تحققنا الإتيان بجميعه أو شككنا صح ،

وهذا يغلب اعتقاد المأموم . هـ .

ترك ركناً من الصلاة ، وإن اعتدل // المأموم عن الركوع والسجود
 [(١) فهل تصح صلاته أم لا ؟
 فيه وجهان : أحدهما : لا تصح ؛ لأن المخالفة قد ظهرت [بين]
 الإمام والمأموم [في الأفعال] والثاني : تصح ؛ لأن هذه مخالفة
 قليلة ، وصار كما لو تأخر المأموم عن الإمام بركن لا تبطل
 صلاته (٤) .

الرابعة ع شرة : إذا صلى الأمي خلف الأمي صحت صلاته
 بلا خلاف (٥) ، والامي (٦) على قول أصحابنا
 اسم لمن لا يحسن الفاتحة أو بعضها ولو كلمة واحدة ، وعلى قول
 أصحاب أبي حنيفة : الأمي من لا يحسن من القرآن ما يصلي به ،
 فأما القارئ إذا اقتدى بأمي فالمنصوص في الجديد وهو ظاهر
 المذهب وهو مذهب أبي حنيفة (٧) أنه لا تصح صلاته ، ووجهه أن
 حكم قراءة المأموم يتعلق بالإمام ، // بذليل المسبوق إذا لحق الإمام
 في الركوع تحسب له الركعة من غير قراءة ، // وإذا كانت القراءة
 متعلقة به فهو عاجز عن القراءة ، فلا تصح صلاته خلفه ، وقال في
 القديم : إن كانت الصلاة صلاة

(١) العبارة جاءت مكررة في نسخة (ط) : " المأموم نفسه عن متابعتة فلا كلام ، وإن
 ترك الاعتدال متابعة لإمامه لم تصح صلاته ؛ لأن في اعتقاده أنه ترك ركناً من
 الصلاة ، وإن اعتدل المأموم عن الركوع والسجود " .

(٢) في (د) ، (هـ) : " بين " ، وفي (ط) : " من " .

(٣) في (د) ، (هـ) : " في الأفعال " ، وفي (ط) : " في أفعال " .

(٤) انظر : البيان (٢ / ٣٩٦) ، فتح العزيز (٢ / ١٥٥) ، روضة الطالبين (١ /
 ٤٥٣) ، المجموع (٤ / ٢٤٨) ، التهذيب (٢ / ٢٦٩) .

(٥) انظر نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٢٨٥ / ١) ، المقنع الورقة (٦١) ، التعليقة
 لأبي الطيب الطبري (٢ / ١٣٣١) .

(٦) الأمي في كلام العرب : الذي لا يحسن الكتابة ، فقيل : نسبة إلى الأم ؛ لأن الكتابة
 مكتسبة ، فهو على ما ولدته أمه من الجهل بالكتابة ، وقيل : نسبة إلى أمة العرب ؛
 لأنه كان أكثرهم أميين . انظر : المصباح المنير (١ / ٢٣) كتاب الألف . وقال
 في نهاية المطلب : الأمي : هو الذي لا يحسن قراءة الفاتحة ، أو كان لا يطاوعه
 لسانه على القراءة السديدة ؛ بل كان يحيل معنى كل كلمة فيها . ج ٢ الورقة (٣٨٤
 / ب) .

(٧) انظر : الفتاوى الهندية (١ / ٨٥) ، الهداية للمرغيناني (١ / ٦٣) ، المبسوط
 (١ / ١٨١) ، تبيين الحقائق (١ / ١٤١) .

[الصلاة خلف
 الأمي]

د [١٩٩]

هـ [١٩٦]

ط [١٠٢]

سراً تصح الصلاة . وإن كانت الصلاة ممّا يجهر فيها بالقراءة فلا تصح على قوله القديم ، المأموم يقرأ في صلاة السرّ ، والإمام لا يتحمل عنه ، فتصح صلاته لوجود القراءة ، [ولا يقرأ في صلاة الجهر فيتحمل القراءة]^(٥) عنه وهو لا يقدر عليها^(٦) ، فتخلو صلاته عن القراءة .

بالكلية فلم تصح . وخرج بعض أصحابنا قولاً آخر وهو اختيار المزني أن اقتداء القارئ بالأمي صحيح أبداً ، ووجهه أن اقتداء الكاسي بالعاري جائز ، واقتداء القائم بالقاعد جائز ، فكذلك القارئ بالأمي ، ومن قال بالأول فرق بأن عدم السترة ليس بنقص ، [وكذلك المرض الذي يسببه عجز عن القيام]^(٧) ليس بنقص // ، وأما الجهل [فنقص]^(٨) يلحق بالأنوثة في الحكم^(٩) ، [والله أعلم]^(١٠) .

[إذا صلى خلف إنسان ولم يستمع لقراءته]

فروع ستة : أحدها : [إذا صلى]^(١١) خلف إنسان ولم يستمع لقراءته ، فإن كانت الصلاة صلاة سرّ صحت صلاته ، وإن كانت الصلاة ممّا يجهر فيها ، فإن فرغ من الصلاة فقال : أنا عالم بالقراءة ولكن نسيت الجهر فصلاته ماضية ، وإن قال : أنا لا أحسن القراءة ، أو غاب الرجل من غير أن يُعرف حاله ، قال الشافعي - رحمه الله - عليه الإعادة^(١٢) ؛ لأن فرض الصلاة قد لزمه ، فلا يسقط الخطاب

(٥) ساقطة من (ط) .

(٦) في (د) : " عليه " ، وفي (ط) ، (هـ) : " عليها " .

(٧) في نسخة (ط) العبارة مكررة : " وكذلك المرض الذي يشبه العجز عن القيام " .

(٨) في (د) : " نقص " ، وفي (ط) ، (هـ) : " فنقص " .

(٥) انظر : الأم (٢٩٦ / ١) ، المجموع (٢٣٤ / ٤) ، الحاوي (٤١٦ / ٢) - ٤١٧

(، روضة الطالبين (٤٥٥ / ١) ، البيان (٤٠٥ / ٢) - ٤٠٦) ، نهاية المطلب ج

٢ الورقة (٣٨٥ / ب) ، التعليقة (١٠٣٣ / ٢) ، حلية العلماء (٢٣٠ / ١) ،

التعليقة لأبي الطيب الطبري (١٣٣٢ / ٢) .

(٦) ساقطة من (د) ، (هـ) .

(٧) في (د) ، (هـ) : " إذا صلى] ، وفي (ط) : " إذا كان " .

(٨) انظر : الأم (٢٩٦ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٣٨٥ - ب) ، مختصر

البويطي الورقة (٨٣ - أ) . وقال الشافعي في الأم : إذا كانت صلاة لا يُجهر فيها

أحببت لهم أن يعيدوا الصلاة احتياطاً ، ولا يجب ذلك عليهم عندي ؛ لأن الظاهر أن

أحداً من المسلمين لا يتقدم قوماً في صلاة إلا مُحسناً لما تجزيه به الصلاة ، وإذا

عنه إلا بيقين ، والأصل جهل الناس بالقراءة وأنه لم يقرأ فقلنا :
تجب الإعادة^(١) .

الثاني : رجلان يُحسن كل واحد منهما بعض الفاتحة ، فإن كان الذي يُحسن هذا هو الذي يُحسن صاحبه فصلاة أحدهما خلف الآخر صحيحة ، وإن كان الذي يُحسن أحدهما غير الذي يُحسن صاحبه فاقتداء أحدهما بالآخر لا يصح ؛ لأن كل واحد منهما // أمي في حق صاحبه^(٢) .

[رجلان كل منهما
يُحسن بعض
الفاتحة]
د [١٥٠]

الثالث : القارئ إذا اقتدى بأمي تصح صلاة الأمي [عندنا ، وقال أبو حنيفة^(٣) : لا تصح صلاة الأمي أيضاً]^(٤) ؛ لأن القارئ تجب عليه القراءة ، والإمام يتحمل عنه بسبب الاقتداء وهو عاجز ، فتبطل صلاته ، حتى قال : لو صلى أمي بجماعة من الأميين ، فجاء إنسان يُحسن القراءة واقتدى به ، تبطل صلاة الإمام والمأمومين كلهم .

[اقتداء القارئ
بالأمي]

ودليلنا [أن]^(٥) نقيس على الرجل إذا اقتدى بامرأة لا تبطل صلاة المرأة ، كذلك هاهنا^(٦) .

[الاقتداء بمن
يلحن في القراءة]

الرابع : إذا كان الإمام يلحن^(٧) في [الصلاة]^(٨) ، فقد

أثمهم في صلاة يجهر فيها فلم يقرأ أعادوا الصلاة بترك القراءة .
(١) انظر : الإبانة الورقة (٤٣ - ١) ، روضة الطالبين (٤٥٤ / ١) ، المجموع (٤ / ٢٣٣) ، الحاوي (٤١٩ / ٢) ، البيان (٤٠٦ / ٢) ، فتح العزيز (١٥٨ / ٢) .
(٢) انظر : الإبانة الورقة (٤٣ - ١) ، روضة الطالبين (٤٥٥ / ١) ، البيان (٢ / ٤٠٦ - ٤٠٧) ، الأم (٢٩٦ / ١) ، المجموع (٢٣٤ / ٤) ، التهذيب (٢ / ٢٦٧) .

(٣) انظر : فتح القدير (٣٦٧ / ١) ، العناية على الهداية (٣٦٧ / ١) ، رد المحتار على الدر المختار (٣٤١ / ٢) .

(٤) ممسوح من (د) .

(٥) ساقط من (ط) ، (د) .

(٦) انظر : المجموع (٢٣٤ / ٤) ، الحاوي (٤١٨ / ٢) ، التنبيه ص ٥٥٣ .

(٧) اللحن : لحن في كلامه لحناً من باب نفع : أخطأ في العربية ، قال أبو زيد : لحن في كلامه لحناً ولحنوا إذا أخطأ في الإعراب ، وخالف وجه الصواب . انظر :

المصباح المنير (٥٥١ / ١) كتاب اللام ، لسان العرب (٣٧٩ / ١٣) .

(٨) في (هـ) : " صلاته " ، وفي (ط) ، (د) : " الصلاة " .

ذكرنا فيما مضى^(١) حكم اللحن [الذي يبطل المعنى والذي يغيره]^(٢) ، والذي لا يبطل المعنى ولا يغيره إذا كان سهواً ، وإذا كان عمداً ، وفي الموضع الذي يقول : لا تبطل به صلاة القارئ فصلاة المأموم خلفه صحيحة ؛ ولكنه يكره // ؛ لأنه يزيد في الصلاة ما ليس منها ، وهكذا كل من يكثر سهوه في الصلاة بزيادة أو نقصان ، فالصلاة خلفه لا تستحب^(٣) .

ط [١٠٣]

[الصلاة خلف التمام والفاء]

الخامس : التمام^(٤) - وهو الذي يردد التاء في كلامه - ، والفاء^(٥)

- هو // الذي يردد الفاء في كلامه - ، تصح صلاته في نفسه ؛ لأنه أتى بقدر ما استحق عليه من القراءة ، والزيادة التي جرت على لسانه ليس إلى اختياره ؛ بل هو مغلوب عليها ، فلا تقدر في الصلاة ؛ ولكن تكره الصلاة خلفه ؛ لوجود زيادة في الصلاة ليست منها^(٦) .

(١) انظر : المسألة الرابعة الفرع السادس من الفصل الثالث في الإنكار المأمورة ، تنمة الإبانة نسخة (ط) ج ٢ الورقة (١ / ٥) .

الحكم : إن تغير المعنى وتعطل لم يعتد بتلاوته ، وإن لم يتغير المعنى ولا تعطل فيه وجهان بناء على أصل ؛ وهو أن الإعجاز في النظم وحده دون الإعراب أو في النظم والإعراب ، فمن قال : بالأول قال تجزيه تلاوته ، ومن قال بالثاني قال لا تجزيه .

(٢) في (د) ، (هـ) : " الذي يبطل المعنى والذي يغيره " ، وفي (ط) : " الذي يبطل المعنى ويغيره " .

(٣) انظر : الإبانة الورقة (٤٣ / ١) ، روضة الطالبين (٤٥٥ / ١) ، المجموع (٢٣٥ / ٤) ، البيان (٤٠٨ / ٢ - ٤٠٩) ، المحرر ص ١٩٢ ، الحاوي (٤٠٨ / ٢) وما بعدها ، التهذيب (٢٦٦ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٣٨٤ / ب) ، مختصر المزني

ص ٢٧ ، المقنع الورقة (٦٠) ، مختصر البويطي الورقة (٨٣ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري (١٣٠٣ / ٢) .

(٤) التمام : تتمم الرجل إذا تردد في التاء ، وقال أبو زيد : هو الذي يعجل في الكلام ولا يفهمك . انظر : المصباح المنير (٧٧ / ١) كتاب التاء ، القاموس المحيط (٤ / ١٩) .

(٥) فافأة : إذا تردد الرجل في الفاء ، وقال السمرقسطي : الفافأة : حبة في اللسان . انظر : المصباح المنير (٤٨٣ / ٢) كتاب الفاء ، لسان العرب (٧١ / ١٢) .

(٦) انظر : روضة الطالبين (٤٥٥ / ١) ، المحرر ص ١٩٢ ، الحاوي (٤١١ / ٢) ، فتح العزيز (١٥٩ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٣٨٤ / ب) ، مختصر المزني

ص ٢٧ ، التهذيب (٢٦٧ / ٢) ، البيان (٤١٤ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب

السادس : الذي يبدل حرفاً بحرف^(١) ؛ [مثل : الذي يبدل السين بالثاء ، والزاي بالثاء ، والراء باللام] ، أو التاء باللام ، فصلاته في نفسه صحيحة إذا كان لا يطاوعه لسانه ، وحكمه في الاقتداء به حكم الأمي^(٢) .

الخامسة عشرة : اختلاف نية الإمام والمأموم مع اتفاق الفعلين في الصفة^(٣) [لا يمنع] صحة الاقتداء ، حتى يصح [الفرض خلف النفل والسنة ، ويصح النفل والسنة خلف الفرض] ، ويصح الظهر خلف // العصر ، والعصر خلف الظهر ، والقضاء خلف الأداء ، وكذلك يصح الصبح خلف الظهر ، وإذا قام الإمام إلى الثالثة فالمأموم إما أن يخرج [نفسه] عن متابعتة ويسلم ، أو ينتظر إلى أن [يلتحق] الإمام به ، ولا يستحب الانتظار ؛ لأنه يطول . ويصح الظهر خلف الصبح ، وإذا سلم الإمام قام المأموم فأكمل صلاته مثل

الطبري (٢ / ١٣١٠) .

(١) الذي يبدل حرفاً بحرف هو الأثغ واللغة حبسة في اللسان حتى تصير الراء لاماً أو غيناً ، أو السين ثاءً ونحو ذلك . قال الأزهرى : اللغة : أن يعدل بحرف إلى حرف

انظر : المصباح المنير (٢ / ٥٤٩) كتاب اللام ، لسان العرب (٢ / ٣٣) .
(٢) في (د) ، (هـ) : " السين بالثاء ، والزاي بالثاء ، والراء باللام " ، وفي (ط) : " السين والزاي بالثاء ، والراء باللام " .

(٣) انظر : روضة الطالبين (١ / ٤٥٥) ، المجموع (٤ / ٢٣٣) ، البيان (٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨) ، المحرر ص ١٩١ ، فتح العزيز (٢ / ١٥٩) ، التهذيب (٢ / ٢٦٧) ، الحاوي (٢ / ٤١٢) . وقال الشافعي : والاختيار في الإمام أن يكون فصيح اللسان ، حسن البيان ، مرتلاً للقرآن . الحاوي (٢ / ٤١٩) ، مختصر المزني ص ٢١٧ ، التنبيه

ص ٥٣ ، التعليقة (٢ / ١٠٢٨) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري (٢ / ١٣١١) .
(٤) انظر : التهذيب (٢ / ٢٦٤) ، الأم (١ / ٣٠٥ - ٣٠٦) ، الإبانة الورقة (٤٢ / ب) ، الحاوي (٢ / ٤٠٠ وما بعدها) ، البيان (٢ / ٤١٠) ، مختصر المزني ص ٢٦ ، حلية العلماء (١ / ٣٣١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري (٢ / ١٢٦٠) .

(٥) في (د) : " يمنع " ، وفي (ط) ، (هـ) : " لا يمنع " .
(٦) في (د) : " التفرض خلف التثقل والسنة خلف الفرض " ، وفي (ط) ، (هـ) : " الفرض خلف النفل والسنة ، ويصح النفل والسنة خلف الفرض " وهو الصواب .

(٧) ساقطة من نسخة (ط) ، (هـ) .
(٨) في (د) : " يلحق " وفي (ط) ، (هـ) : " يلتحق " .

المسبوق سواء . وكذلك يصح الصبح خلف المغرب ، والمغرب خلف الصبح على ما ذكرنا في الصبح مع الظهر ، وقال أبو حنيفة^(١) : النفل خلف الفرض يصح ، فأما الفرض خلف النفل لا يصح ، وكذلك الظهر خلف العصر [لا يصح] . وهل يصح قضاء الظهر خلف أدائها ؟ يختلفون فيه . ودليلنا ما روى أن معاذاً القاري كان يصلي العشاء مع رسول الله ﷺ ثم يرجع إلى قومه فيصلّي // بهم ، هي لهم فريضة وله نافلة ، وروي أن رسول الله ﷺ "صلى الظهر رب بطن [نخل] بطائفة ركعتين وسلم ، وبطائفة أخرى ركعتين وسلم"^(٢) ، ولا شك أن الكرة الثانية [له] نافلة والقوم [مفترضون] .

[صلاة الظهر
خلف المغرب
والمغرب خلف
الظهر]

فروع خمسة : أحدها : صلاة الظهر خلف المغرب تصح على ظاهر^(٣) المذهب ، وإذا قعد الإمام للتشهد الأخير فالمأموم يقعد معه ؛ لأن المأموم قد يلتزم بسبب الاقتداء بالتشهد ، وليس عليه كما نقول في المسبوق بركعة يتشهد مع الإمام . وهكذا المغرب خلف الظهر صحيح على ظاهر المذهب ، وإذا قام الإمام إلى الركعة الرابعة والمأموم لا يتابعه ؛ ولكن إما أن يخرج نفسه عن صلاته ، أو يقعد للتشهد [وينتظر] الإمام . وفي المسألتين وجه آخر أنه لا تصح

(١) انظر : الهداية للمرغيناني (٣٧١ / ١) ، فتح القدير (٣٧١ / ١) ، البحر الرائق (٣٨٢ / ١) .

ساقطة (د) .

في (د) ، (هـ) : " نخل " ، وفي (ط) : " النخل " .

[صلاة الجنزة
خلف سائر
الصلوات]

(٤) الحديث رواه البخاري في كتاب المغازي ، باب غزوة ذات الرقاع ، انظر : فتح الباري

(٤٢٦ / ٧) ومسلم في كتاب المسافرين ، باب صلاة الخوف ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٢٤ / ٦) .

ساقط من نسخة (ط) .

في (د) : " مفترضون " ، وفي (ط) ، (هـ) : " مفترضين " .

(٧) الظاهر : الذي يشارك الأظهر في الظهور ، والأظهر : هو الراي الراجح من القولين أو الأقوال للإمام الشافعي ، وذلك إذا كان الاختلاف بين القولين قوياً . انظر : المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي ص ٥٠٦ .

في (د) : " أو ينتظر " ، وفي (ط) ، (هـ) : " وينتظر " .

في (د) ، (هـ) : " المسألتين " ، وفي (ط) : " المسألة " .

؛ لما بينهما من الاختلاف في النظم والترتيب^(١).

الثاني : صلاة الجنازة خلف سائر الصلوات لا تصح على ظاهر المذهب ، وكذلك سائر الصلوات خلف صلاة الجنازة ؛ لأنهما مختلفان في الأفعال وقد خُرج فيه // وجه آخر أن الصلاة تنعقد ، ويتابعه إلى موضع المخالفة ، ثم ينفرد عنه ، فإذا كان يصلي صلاة الجنازة خلف سائر الصلوات // يتابعه إلى أن يركع الإمام ، فإذا ركع كبر المأموم ، وإن كان [الإمام] يصلي على الجنازة فالمأموم يتابعه إلى أن يكبر التكبيرة الثانية ، وبعد ذلك يقطع متابعته ولا يكبر ، ولأن التكبيرات في صلاة الجنازة [كالركعات]^(٢) . وهكذا الحكم في سائر الصلوات مع صلاة الخسوف ، فظاهر المذهب أن إحداهما لا تصح خلف الأخرى ، وعلى طريقة القفال تنعقد ثم تقطع المتابعة من وقت الاختلاف^(٣).

الثالث : [صلاة العيد] خلف سائر الصلوات صحيحة ، والتكبيرات الزائدة مسنونات ، فإن كبر // جاز ، وإن ترك احتسب له الصلاة . وكذلك سائر الصلوات خلف صلاة العيد تصح ، ثم إذا كبر الإمام فالمأموم لا يكبر ؛ لأن [تلك] التكبيرة [غير] مشروعة في صلاته ، ولو كبر لم تبطل صلاته ؛ لأن التكبير من جملة الأذكار^(٤).

الرابع : صلاة الجمعة خلف النفل هل تصح أم لا ؟ فعلى ما ذكرنا من القولين [فيهما] لو صلوا الجمعة خلف صبي^(٥) ، وقد

(١) انظر : التهذيب (٢٦٥ / ٢) ، المجموع (٢٣٦ / ٤) ، الأم (٣٠٧ / ١) .

(٢) ساقطة من (د) .

(٣) في نسخة دار الكتب : " كالركعات " ، وفي نسخة طريقي : " كالزكوات " .

(٤) انظر : البيان (٤١١ / ٢) ، المجموع (٢٣٧ / ٤) ، روضة الطالبين (١ / ١)

(٤٧١) ، العزيز (١٨٨ / ٢) ، الإبانة الورقة (٤٢ / ب) ، التعليقة (١٠٢٥ / ٢) ،

(، التعليقة لأبي الطيب الطبري (١٢٧١ / ٢) تحقيق : إبراهيم الظفيري .

(٥) ساقطة من (ط) .

(٦) " تلك " ساقطة من (ط) .

(٧) " غير " ساقطة من (ط) .

(٨) انظر : المجموع (٢٣٧ / ٤) ، روضة الطالبين (٤٧٢ / ١) ، المقنع الورقة (٦٠) .

(٩) في (د) ، (هـ) : " فيهما " ، وفي (ط) : " فيما " .

(١٠) الأول : لا تصح الجمعة خلف النفل ، والثاني : تصح ، وهو الصحيح من المذهب .

انظر : التعليقة (١٠٢٥ / ٢) ، المجموع (٢٣٧ / ٤) ، التعليقة لأبي الطيب

الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٢٧٢ / ٢) .

بق
التوجيه^(١) . فأما صلاة الجمعة خلف مسافر يصلي الظهر قصراً ،
فالمذهب أنها تصح ؛ لأن كل [واحدة] منهما ظهر مقصورة على
ظاهر المذهب . وقد خرّج في المسألة وجه آخر أنه لا تصح ، من
قولنا :

الجمعة فرض آخر وقد خُص بشرائط ، فكان من الشرائط أيضاً
اجتماع المأموم والإمام في صلاة واحدة ، وكذا الحكم فيما لو صلى
الجمعة خلف من يصلي الظهر ثانياً^(٣) .

[صلاة الجمعة
خلف من يصلي
الصبح]

الخامس : إذا صلى الجمعة خلف من يصلي الصبح ، فعلى
وجهين : أحدهما : تصح كسائر الصلوات والثاني : لا تصح ؛
لاختصاصها بشرائط^(٤) .

السادسة عشرة : إذا مرض الإمام فعجز عن القيام ، الأولى له
أن يستخلف خليفة يصلي بالناس ؛ لأن صلاة القادرين على القيام
خلف [القاعد مختلف فيها] ، فإن أراد أن يصلي بالناس قاعداً //
جاز والقوم يصلون خلفه قياماً^(٥) ، وقال مالك : صلاة القادر على
القيام

[مرض الإمام]

د [٥١ - ب]

خلف القاعد لا تصح^(٦) ، واستدل بما روي عن رسول الله ﷺ أنه
قال : " لا يؤمن أحدٌ بعدي جالساً " ^(٨) . ودليلنا أن الرسول - عليه

(١) انظر : ص ١٤٨ من هذه الأطروحة .

(٢) في (د) : " واحد " ، وفي (ط) ، (هـ) : " واحدة " .

(٣) انظر : المجموع (٢٣٩ / ٤) ، الحاوي (٤٠٤ / ٢) ، المقنع الورقة (٦٠) ،
الإبانة الورقة (٤٢ / ب) ، التنبيه ص ٥٣ .

(٤) انظر : البيان (٤٠٣ - ٤٠٤) ، التهذيب (٢٦٠ / ٢) ، الأم (٣٠٣ / ١) ،
الحاوي (٣٩٣ / ٢) ، المقنع مخطوط الورقة (٥٩) ، الإبانة الورقة (٤٣ / أ) ،
نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٣٨٥) ، مختصر البويطي الورقة (١ / ٩٥) .

(٥) في (د) ، (هـ) : " القاعد مختلف فيها " ، وفي (ط) : " القاعدة مختلفة فيه " .
(٦) انظر : التنبيه ص ٥٣ ، مختصر المزني ص ٢٦ .

(٧) انظر : المدونة الكبرى (١٧٤ / ١) .

(٨) الحديث رواه الدارقطني في سننه ، كتاب الصلاة ، باب صلاة المريض جالساً
بالمؤمنين

(٣٩٨ / ١) وقال : لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي ، والحديث مرسل لا
نقوم به حجة . ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الصلاة ، جماع أبواب صلاة

السلام - استخلف أبا بكر - رضوان الله عليه - ليصلي بالناس ، فلما استفتح بهم الصلاة وجد في نفسه خفة ... القصة إلى أن جاء رسول الله ﷺ وجلس على يسار أبي بكر وصلى بهم ، وأما الخبر الذي رووا فمحمول على التنزيه .

ط [١٠٤] السابعة ع شرة : // اقتداء القائم والقاعد بمن يُصلي بالإيماء جائز عندنا ولا يستحب^(١) ، وقال أبو حنيفة^(٢) : الاقتداء بمن يُصلي بالإيماء [لا يجوز] . ودليلنا أنها حال تجوز أداء الصلاة عليها ، فجاز الاقتداء [به] في [تلك الحال] قياساً على القيام والقعود

الثامنة عشرة : إذا كان يصلي وهو مربوط على خشبة ، فإن قلنا : صلاته صحيحة فيصح الاقتداء به ، وإن قلنا : لا تصح صلاته لا

[الاقتداء بمن يصلي وهو مربوط على خشبة]

الإمام قاعداً بقيام وقائماً بقعود وغير ذلك ، باب ما روي في النهي عن الإمام جالساً وبينه وبينه ... ان ضاعفه (١١٤ / ٣) .

=

= وقال ابن دقيق العيد : إن هذا الحديث مرسل وفيه جابر وقالوا فيه : متروك . إحكام الأحكام (٢٠٥ / ١) . وقال الشافعي في كتاب اختلاف مالك (٣٢٩ / ٧) : قد علم الذي احتج بهذا أن ليست فيه حجة ، وأن هذا حديث لا ينتب مثله بحال على شيء ولو لم يخالفه غيره .

(١) انظر : البيان (٤٠٤ / ٢) ، الحاوي (٣٩٠ / ٢) ، فتح العزيز (١٦٠ / ٢) ، الأم

(٣٠٣ / ١) ، التهذيب (٢٦١ / ٢) ، الإبانة الورقة (١ / ٤٣) ، المقنع الورقة (٥٩) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٣٨٥) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري (١٢٣٤ / ٢) .

(٢) انظر : الهداية (٣٧١ / ١) ، فتح القدير (٣٧١ / ١) .

(X) ساقطة من (ط) .

(X) في (د) ، (هـ) : " به " ، وفي (ط) : " بها " .

(X) في (د) : " تلك الحال " ، وفي (ط) : " تلك الحالة " ، وفي (هـ) : " تلك الحالة " .

يصح الاقتداء به . وهكذا كل من [صلى بشبهة]^(١)؛ مثل : المقيم إذا
عدم الماء في البلد فصلى بالتيمم ، أو المسافر لم يجد الماء // ولا
التراب فصلى ، لا يجوز الاقتداء به ؛ لأنه لا صلاة له في نفسه ،
فكيف يعلق الغير الصلاة بصلاته^(٢) .

التاسعة عشرة شرة : اقتداء الكاسي بالعاري صحيح عندنا^(٣) ،
ويحكي عن أبي حنيفة أنه قال : لا يصح^(٤) . ودليلنا أن العجز عن
فرض من فرائض الصلاة إذا لم يمنع صحة الصلاة . لا يمنع
الاقتداء قياساً على العجز عن القيام .

العشرون : اقتداء المتوضي بالمتيمم^(٥) جائز ؛ لأن التيمم طهارة
تبيح الصلاة ، فتبيح الاقتداء كالوضوء^(٦) .

الحادية والعشرون : اقتداء المستنجي بالماء بالمستجمر بالحجر
جائز ، واقتداء من غسل الرجلين بمن مسح^(٧) على الخف جائز^(٨) ،
فأما اقتداء الصحيح بمن به سلس البول أو جرح سائل ، واقتداء
المستنجي بالمستحاضة [هل يصح]^(٩) أم لا ؟ فعلى وجهين^(١٠) :

❖ في (د) : " صلى بشبهة " ، وفي (ط) : " يصلي تشبهاً " ، وفي (هـ) :

(٢) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٣) .

(٣) انظر : التهذيب (٢ / ٢٦٦) ، الإبانة الورقة (١ / ٤٣) ، نهاية المطلب ج ٢
الورقة

(١ / ٣٨٤) .

(٤) انظر : الهداية (١ / ٣٦٦) ، فتح القدير (١ / ٣٦٧) .

(٥) التيمم في اللغة : مطلق القصد . في الشرع : قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة
مخصوصة لإزالة الحدث . التعريفات ص ٧١ .

(٦) انظر : التهذيب (٢ / ٢٦٦) ، فتح العزيز (٢ / ١٦٠) ، المحرر ص ١٩٣ ،

البيان (٢ / ٤٠٣) ، الإبانة الورقة (١ / ٤٣) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة

(١ / ٣٨٤) .

(٧) المسح : إمرار اليد المبثلة بلا تسبيل . التعريفات ص ٢١٢ .

(٨) انظر : التهذيب (٢ / ٢٦٦) ، المحرر ص ١٩٣ ، العزيز (٢ / ١٦٠) .

❖ ساقطة من (ط) .

(١٠) انظر : التهذيب (٢ / ٢٦٦) ، المحرر ص ١٩٤ ، فتح العزيز (٢ / ١٦٠) ،

البيان (٢ / ٤٠٣) ، الإبانة الورقة (١ / ٤٣) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٣٨٦)

أحدهما : يصح قياساً على مسألة الاستنجاء والمسح على الخفين والتيمم . وفيه وجه آخر : أنه لا يجوز ؛ [لأن صلاته مع النجاسة أبيحت للضرورة ؛ ولهذا تجوز] طهارته قبل دخول الوقت ، ولا ضرورة في الاقتداء .

الباب الرابع عشر في بيان من هو أولى بالإمامة

الباب الرابع عشر

في بيان من هو أولى بالإمامة

وفيه ثمانية مسائل : // إحداها : [كل] موضع حضره الإمام
ط [١٠٥]
الأعظم أو النائب من جهة الإمام في [الموضع] فهو أولى
بالصلاة من غيره^(٣) ؛ لأن الرسول x والخلفاء من بعده ما حضروا
موضعاً إلا وأموا الناس ، وكذلك السرايا الذين بعثهم رسول الله x
كأن يـ _____
[بهم] من هو الأمير عليهم ، وإن قدم واحد من الحاضرين كان
من قدمه أولى ؛ لأنه [يتنزل] منزله .

[الإمام أو نفيه
أولى بالإمامة]

[صاحب الدار
أولى بالإمامة]

الثانية : إذا اجتمع قوم في دار رجل وأرادوا الصلاة ولم يكن
معهم سلطان الموضع ، فصاحب الدار أولى بالإمامة^(٤) ؛ لما روي
أن
رسول الله x قال : " لا يَوْمُ الرَّجُلِ الرَّجُلَ فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ ،
وَلَا يَجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ " ^(٥) ؛ ولأنه [هو] المتصرف

(هـ) : " كل " ، وفي (ط) ، (د) : " محل " .
(د) : ساقطة من (د) .

(٣) انظر : الأم (٢٨١ / ١) ، الإبانة الورقة (٤٣ / ب) ، مختصر البويطي الورقة
(١ / ٨٣) ، التهذيب (٢٨٧ / ٢) ، المقنع الورقة (٦٤) ، الحاوي (٤٤٥ / ٢)
، البيان (٤١٩ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٦١ / ١) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة
(٤٠٤ / ب) ، مختصر المزني ص ٢٨ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق :
إبراهيم الظفيري (١٤٤٥ / ٢) .

(هـ) : ساقطة من (د) .

(د) ، (هـ) : " يتنزل " ، وفي (ط) : " ينزل " .
(٦) انظر : الأم (٢٨١ - ٢٨٢) ، الإبانة الورقة (٤٢ / ب) ، المقنع الورقة (٦٤)
(، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٤٠٥ / أ) ، التهذيب (٢٨٧ / ٢) ، مختصر
البويطي الورقة (١ / ٨٣) ، التنبيه ص ٥٢ ، مختصر المزني ص ٢٨ ، التعليقة
لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٤٤١ / ٢) .

(٧) الحديث رواه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أحق بالإمامة ، انظر :
صحيح مسلم بشرح النووي (١٧٣ / ٥) . والتكرمة : طنفسة أو مصلى أو بساط
في موضع مخصوص يُجلس عليه مالك الدار من يريد إكرامه ، فلا ينبغي لمن
يدخل دار إنسان أن يجلس على تلك التكرمة من غير إذن مالك الدار . نهاية المطلب

في الموضوع [والمتسلط] عليه ، فكان أولى [بالتقدم] .

[اجتماع السلطان
وصاحب الدار]

فروع خمسة : أحدها : إذا اجتمع السلطان وصاحب الدار فالسلطان أولى ؛ لأن سلطته أعم . ويخالف ما إذا اجتمع السلطان والولي في الصلاة على الجنازة ؛ فإن الولي الحاضر أولى في أحد القولين . والفرق أن المقصود من صلاة الجنازة الدعاء للميت ، والقريب أرق قلباً فكان أولى ، وهاهنا التقدم [بعلّة] التسلط ، وتسلط السلطان أعظم ، الآخر : أن علة التقدم هناك القرابة ، والسلطان ليس له قرابة ، وهاهنا العلة التسلط^(٥) .

الثاني : المستأجر وصاحب الدار إذا اجتمعا فالمستأجر أولى^(٦) ؛

[اجتماع
المستأجر وصاحب
الدار]

لأن المستأجر // هو [المتسلط] على [المنفعة] ويد المالك قاصد^٥ عنه [] .

[اجتماع المكاتب
والسيد]

الثالث : المكاتب والسيد إذا اجتمعا في دار المكاتب فالمكاتب

جـ ٢ الورقة

(١ / ٤٠٥) ، النهاية في غريب الحديث (٤ / ١٦٨) .

(ط) ، (د) ، (هـ) .

(ط) ، (د) ، (هـ) : " المتسلط " ، وفي (ط) : " المسلط " .

(ط) ، (د) : " بالتقدم " ، وفي (ط) ، (هـ) : " بالتقديم " .

(ط) ، (د) : " نقله " ، وفي (ط) : " فعله " ، وفي (هـ) [بعلّة] .

(٥) انظر : الإبانة الورقة (٥٦ / ١) ، الأم (١ / ٤٦١) ، التهذيب (٢ / ٤٢٩) ،

التنبيه ص ٥٢ ، الحاوي (٣ / ٢١٣) ، المقنع الورقة (٦٤) ، نهاية المطلب جـ ٢

الورقة

(١ / ٤٠٤) .

(٦) انظر : الإبانة الورقة (٤٢ / ب) ، المقنع الورقة (٦٤) ، التهذيب (٢ / ٢٨٧)

، نهاية المطلب جـ ٢ الورقة (١ / ٤٠٤) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق :

إبراهيم الظفيري .

(ط) ، (د) ، (هـ) : " المتسلط " ، وفي (ط) : " المسلط " .

(ط) ، (د) ، (هـ) : " البقعة " ، وفي (ط) : " المنفعة " .

(ط) .

[اجتماع المعير
والمستعير]

أولى ؛ لأن يد السيد [قاصرة] ^(٨) عن أملاك المكاتب ^(٩) .

الرابع : إذا سكن // عبده [داراً] ^(١٠) فحضر جماعة فالعبد أولى منهم ؛ لكونه مسلطاً على [المنفعة] ^(١١) ، فإن كان [في الجماعة] ^(١٢) سيده فالسيد أولى // لأن العبد وما [في يده] ^(١٣) تحت يد سيده ^(١٤) .

[إذا حضر جماعة لدار العبد]

هـ [١٩٨]

ط [١٠٥]

الخامس : المستعير والمالك إذا اجتمعا في الدار ففيه وجهان : أحدهما : المستعير أولى ؛ لأنه هو المسلط على [المنفعة] ^(١٥) والمنفعة بها . والثاني : المالك أولى ؛ لأن تسليطه ليس بتمام ؛ بحيث إن المالك يعزله متى أراد ^(١٦) .

[الإمام الراتب في المسجد]

الثالثة : إذا اجتمع جماعة في مسجد وللمسجد إمام راتب فهو أولى من غيره ^(١٧) ؛ إلا أن يكون [فيهم] ^(١٨) سلطان ، والأصل فيه ما روي أن عبد الله بن عمر كانت له أرض على طرف المدينة وكان يعمل فيها ، وبالقرب من الموضع مسجد يصلي فيه مولى لابن عمر ، فلما أقيمت الصلاة حضر عبد الله بن عمر ليصلي معهم ، فقال له مولاه : تقدم فصل ، فقال عبد الله بن عمر : أنت أحق أن

(٨) في (ط) : " أقصر " ، وفي (د) ، (هـ) : " قاصرة " .
(٩) انظر : الحاوي (٢ / ٤٤٥) ، التهذيب (٢ / ٢٨٧) ، فتح العزيز (٢ / ١٧١)

[إذا حضر قوم للصلاة ولم يحضر الإمام الراتب]

(١٠) في (ط) : " داراً خربة " .
(١١) في (هـ) : " البقعة " ، وفي (د) ، (ط) : " المنفعة " .
(١٢) ساقطة (د) .
(١٣) في (د) ، (هـ) : [وما في يده] ، وفي (ط) : [وما تحت] .
(١٤) انظر : الحاوي (٢ / ٤٤٥) ، التهذيب (٢ / ٢٨٧) ، البيان (٢ / ٤١٨) ، نهاية المطلب جـ الورقة (٤٠٤ / ب) .
(١٥) في (هـ) : " البقعة " ، وفي (د) ، (ط) : " المنفعة " .
(١٦) انظر : الإبانة الورقة (٢ / ب) ، التهذيب (٢ / ٢٨٧) ، فتح العزيز (٢ / ١٧١) ، البيان (٢ / ٤١٨) ، روضة الطالبين (١ / ٤٦١) ، نهاية المطلب جـ الورقة (٤٠٤ / أ) .

(١٧) انظر : التنبيه ص ٥٢ ، الحاوي (٢ / ٤٤٦) ، المقنع الورقة (٥٨) ، التهذيب (٢ / ٢٨٧) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٤٤٥)

د [٥٣]

(١٨) في (د) ، (هـ) : " منهم " ، وفي (ط) : " فيهم " .

تصلي في مسجدك ، فتقدم المولى وصلى^(١) .

فرعان: [أحدهما] ❖ : إذا كان المسجد له إمام راتب ، فحضر قوم للصلاة ولم يحضر الإمام ، فالمستحب أن يرأسل حتى يحضر أو يستنيب؛ لما روي أن رسول الله ﷺ كان إذا تأخر خروجه ، جاء بلال إلى باب الحجرة وتاداه^(٢) . وإن كان الموضع بعيداً وخافوا أن يفوتهم أول الوقت ، فإن كان لا يخاف من إقامة الجماعة فتنه تظهر بينهم ، فالأولى أن لا تؤخر الصلاة ، لما روي أن رسول الله ﷺ خرج ذات يوم ليصلح بين قبيلتين فتأخر رجوعه ، فتقدم الصديق واقتتح الصلاة بالناس ، ثم رجع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم ينك ر ع ل يهم^(٤) ،

وكذلك روي أن في غزوة تبوك غاب رسول الله ﷺ بعض الأيام ليتطهر ، فتأخر رجوعه ، فتقدم عبد الرحمن بن عوف واقتتح الصلاة بالناس ، ثم رجع رسول الله ﷺ فاقتدى به وصلى معه الركعة ، ولم ينكر ذلك عليهم^(٥) . فأما إن كان يخاف ظهور فتنه من صلاة غيره فينتظرون إلى آخر الوقت ، فإذا خافوا الفوت حينئذ صلوا ، لأن إخراج الصلاة عن الوقت // معصية ، فلا يطلق ذلك لهم بسبب انتظار الإمام^(٦) .

ط [١٠٦]

الثاني : إذا حضر الإمام وبعض القوم وتأخر بعضهم ، فإن كان لا يفوتهم بالانتظار أول الوقت [انتظرهم] ❖ ، وإن كان يخاف

[إذا حضر الإمام
الراتب وبعض
القوم وتأخر
بعضهم]

(١) أخرجه البيهقي ، كتاب الصلاة ، باب الإمام الراتب أولى من الزائر (١٢٦ / ٣) .

❖ ساقطة من (د) .

(٣) لم أعثر له على تخريج .

(٤) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام

الأول فتأخر الأول أو لم يتأخر جازت صلاته ، انظر : فتح الباري (١٦٧ / ٢) .

ومسلم في كتاب الصلاة ، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم

يخافوا مفسدة بالتقديم ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٤٥ / ٤) .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ،

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٤٧ / ٤) .

(٦) انظر : مختصر البويطي الورقة (٨٣ / ب) ، التهذيب (٢٥٦ / ٢) ، التعليقة لأبي

الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٤٤٨ / ٢) .

❖ ساقطة من (د) .

[إمامة الإمام أو
نائبه سواء كان
مقيماً أو مسافراً]

فوت فضيلة أول الوقت لا ينتظرهم ؛ لأن الصلاة مع الجماعة القليلة

في

أول الوقت أفضل من الصلاة مع الجماعة [الكبيرة] (١) في آخر الوقت ، فإن كان يخاف من تفويت الجماعة عليهم ظهور فتنة فحينئذ ينتظرهم (٢) .

الرابعة : إذا اجتمع جماعة فيهم مقيمون ومسافرون ، فإن كان

فيهم الإمام أو نائبه في الموضع كان أولى بالإمامة ؛ سواء كان مقيماً أو مسافراً (٣) ؛

لما روي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - // كان إذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم يقول : " يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإننا قوم سقر " (٤) . وإن لم يكن منهم من له ولاية كان المقيم أولى من المسافر ؛ لأن المقيم إذا تقدم تكون جملة صلاة القوم جماعة ، وإذا أم المسافر يُسلم عن ركعتين فينفرد من ليس بمسافر ببعض الصلاة ، فإن أم مسافر جاز ، وإذا سلم قاموا فأتوا صلاتهم .

[حرامه]

المأمومين للإمام

الخامسة : إذا اجتمع في الرجل شرائط الإمامة ، إلا أن أهل

الجماعة يكرهون إمامته ، نظرنا ؛ فإن كان جميع أهل الجماعة يكرهونه أو أكثرهم فتكره [له إمامتهم] (٥) ، وغيره أولى بالإمامة منه ؛ لما روي أن رسول الله ﷺ قال : " ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم حتى يرجعوا : العبد الأبق ، وامرأة باتت وزوجها عليها

(١) في (هـ) : " الكثيرة " ، وفي (د) ، (ط) : " الكبيرة " .

(٢) انظر : البيان (٢ / ٣٧٤) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري

(٢ / ١٤٤٨) ، المجموع (٤ / ٣٠٧) .

(٣) انظر : الإبانة الورقة (٤٢ / ب) ، المجموع (٤ / ٢٤٧) ، التهذيب (٢ / ٢٦٦) ، المقنع الورقة (٦٤) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٤٤٧) .

(٤) الأثر رواه مالك في الموطأ (١ / ١٦٤) ، وقال عنه الشوكاني في نيل الأوطار : ط [١٠٦] رجال إسناده أئمة ثقات . انظر : نيل الأوطار (٣ / ١٧٧) .

(٥) في (د) : " لهم إمامته " ، وفي (ط) ، (هـ) : " له إمامتهم " ، وهي الأولى ؛ لأنها تعود على أقرب مذكور ؛ وهو الضمير في : " فتكره " .

ساخط ، وإمام قوم وهم له كارهون ^(١) ، وأما إن كان أكثر الجماعة لا يكرهه فلا بأس ؛ لأن الإنسان قل ما يخلو من عدو . وعلى هذا الإمام إذا أراد أن يؤمر على قوم أميراً ، فإن كان أكثر القوم يكرهه فلا يوليه ، وإن كان [أقلهم يكرهه] ^(٢) جاز أن يوليه عليهم ؛ لأن الوالي لابد // وأن يكرهه قوم ^(٣) .

[إذا كره أهل
المسجد بعض
المأمومين]

فرع : بعض المأمومين إذا كرهه أهل المسجد فلا بأس أن يصلي معهم ؛ لأن صلاة المأمومين لا يرتبط بعضها ببعض ، بخلاف الإمام ؛ فإن صلاة القوم ترتبط بصلاته ^(٤) .

السادسة : الأعمى يجوز أن يؤم الناس ^(٥) ؛ لما روي أن عتب بن مالك ^(٦) كان يؤم بقومه في عهد رسول الله ﷺ ^(٧) ، وروي أن رسول

[إمامة الأعمى]

(١) الحديث أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة ، باب ما جاء فيمن أمّ قوماً وهم له كارهون ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . انظر : عارضة الأحوذني بشرح صحيح الترمذي (١٣١ / ٢) . وقال النووي في المجموع (٢٧٥ / ٤) : حديث ضعيف ، وأشار إليه البيهقي في السنن الكبرى (٢٨ / ٣) وقال ليس بالقوي .

(٢) في (د) ، (هـ) : " أقلهم يكرهه " ، وفي (ط) : " الأقل الأقل يكرهونه " . (٣) انظر : الأم (٢٨٦ / ١) ، المجموع (٢٣٩ / ٤) ، البيان (٤١٢ / ٢) ، التهم

(٢ / ٢٨٨) ، الإبانة الورقة (٤٢ / ب) ، التنبيه ص ٥٣ ، المقنع الورقة (٦٤) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٤٤٩ / ٢) . (٤) انظر : المجموع (٢٤٠ / ٤) .

(٥) انظر : الأم (٢٩٣ / ١) ، الإبانة الورقة (٤٣ / أ) ، حلية العلماء (١٧٩ / ٢) ، البيان (٤٢٠ / ٢) ، مختصر المزن ص ٢٧ ، الحاوي (٤٠٦ / ٢) ، المجموع (٢٤٧ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٣٨٧ / أ) ، التنبيه ص ٥٣ ، المقنع الورقة (٦٠) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٢٨٦ / ٢) .

(٦) عتب بن مالك بن عمرو بن العجلان الأنصاري الخزرجي السالمي ، صحابي من البدرين ، أخى النبي بينه وبين عمر ، وكان ضعيف البصر ثم عمي ، مات في خلافة معاوية سنة ٥٠ هـ ، له عشرة أحاديث . انظر : الإصابة في تمييز الصحابة (٤٣٢ / ٤) ، الأعلام للزركلي (٢٠٠ / ٤) .

(٧) الحديث أخرجه البخاري ومسلم بمعناه ، انظر فتح الباري (٦٠ / ٣) ، باب صلاة

الله x خرج إلى بعض أسفاره واستخلف ابن أم مكتوم^(١) ليصلي بالناس^(٢).

ط [١٠٧] فرع : البصير أولى بالصلاة أم الأعمى ؟ // المذهب الصحيح أنهما سواء ، [ولا يترجح] ~~أحدهما~~ على الآخر إلا بسبب يترجح به البصير على البصير . وذهب بعض أصحابنا إلى أن البصير هو أولى ، وهو مذهب أبي حنيفة^(٥) ؛ لأنه محتاط في صيانة ثوبه وبدنه عن ~~النجاسة~~ بما لا يقدر عليه الأعمى . وقيل : الأعمى أولى ؛ لأنه لا يلتفت في صلاته ، ولا يشتغل بما يشاهده عن الصلاة^(٧).

[البصير أم
الأعمى أولى
بالإمامة ؟]

[إمامة العبد
للأحرار]

التوافل جماعة . صحيح مسلم بشرح النووي (١٥٨ / ٥) ، باب الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر . وأورده الشافعي في الأم (٢٩٣ / ١) .

(١) عمرو بن أم مكتوم القرشي ، ويقال : اسمه عبد الله ، وعمرو أكثر ، وهو ابن قيس بن زائدة ابن الأصم ، صحابي شجاع ، كان ضمير البصر ، أسلم بمكة ، وهاجر إلى المدينة بعد وقعة بدر ، وكان يؤذن لرسول الله في المدينة مع بلال ، وكان يستخلفه النبي على المدينة يصلي بالناس في عامة غزواته ، وحضر حرب القادسية ومعه الراية وعليه درع سابغ فقاتل وهو أعمى ، ورجع إلى المدينة وتوفي بها قبيل وفاته عمدة ربه من الخطب ~~باب~~ عام ٢٣ هـ . انظر : الإصابة (٦٠٠ / ٤) ، الأعلام (٨٣ / ٥) .

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب إمامة الأعمى ، انظر : عون المعبر

(٢١٤ / ٢) . الإمام أحمد في مسنده انظر (١٩٢ / ٣) . قال ابن حجر : ذكر ابن سعد وابن إسحاق المغازي التي استخلف فيها ابن أم مكتوم . انظر : تلخيص الحبير (٩١ / ٢) .

(X) في نسخة (د) ، (هـ) : " ولا يترجح " ، وفي (ط) : " ولا يرجح " .

(X) في (د) ، (هـ) : " يترجح " ، وفي (ط) : " يرجح " .

(٥) انظر : المبسوط (١٣٧ / ١) .

(X) في (د) : " على " ، وفي (ط) ، (هـ) : " عن " .

(٧) انظر : الأم (٢٩٤ / ١) ، الإبانة للورقة (٤٣ / ١) ، المقنع للورقة (٦٠) ،

الحاوي (٤٠٦ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٣٨٧ / ١) ، التعليقة لأبي

الطيب تحقيق إبراهيم الظفيري (١٢٨٨ / ٢) .

ال . . سابعة : العبد يجوز أن يؤم الأحرار عندنا^(١) ، وقال الأوزاعي: لا يجوز أن يؤم الأحرار^(٢) . ودليلنا ما روي عن رسول الله x أنَّهُ قَالَ : "اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ وَلِيَّ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ أَجْدَعُ مَا أَقَامَ فِيكُمْ الصَّلَاةَ"^(٣) ، وروي أن جماعة // جاؤوا إلى عائشة - رضي الله عنها - فِيهِمْ عُبَيْدُ بْنُ عَمِيرٍ^(٤) وَالْمَسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ^(٥) ، فصلى بهم غلام لعائشة لَمْ يَعْتَقْ [X] ، فقال أبو عمرو : "أَلَا إِنَّ الْحُرَّ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ مِنْهُ"^(٦) ؛ لأن الإمامة من أحكام الكمال ، والعبد ليس من أهل الكمال ؛ ولهذا لا تثبت له الولايات والشهادات والأحكام .

(١) انظر : الأم (٢٩٤ / ١) ، مختصر البويطي الورقة (٨٣ / ب) ، حلية العلماء (١٧٩ / ٢) ، البيان (٤٢٠ / ٢) ، المتقنع الورقة (٦٠) ، التهذيب (٢٦٥ / ٢) ، الإبانة (٤٣ / أ) ، التنبيه ص ٥٢ ، مختصر المزني ص ٢٧ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٢٩٠ / ٢) .

(٢) انظر : المجموع (٢٤٨ / ٤) ، حلية العلماء (١٧٩ / ٢) .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية . والبخاري كتاب الأذان ، باب إمارة العبد والمولى ، بالفاظ متقاربة ، انظر : فتح الباري (١٨٤ / ٢) ، وصحيح مسلم بشرح النووي (٢٢٢ / ١٢) . وقال ابن حجر فِي تَلْخِيصِ تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ (٣٥ / ٢) : هكذا أورده الماوردي وابن الصباغ . وغيرهما ، وقوله في آخره : " ما أقام الصلاة فيكم " لم أجده هكذا .

(٤) عبيد بن عمير بن قتادة الليثي المكي ، ولد في حياة رسول الله x ، وحدث عن أبيه وعن عمر بن الخطاب وعائشة وجماعة ، كان من ثقات التابعين ، وكان واعظاً مفسراً ، توفي قبل ابن عمر بأيام يسيرة سنة ٧٤ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء (٤ / ١٥٦ - ١٥٧) ، البداية والنهاية (٥ / ٩) .

(٥) المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي القرشي الزهري ، أبو عبد الرحمن ، أمه عاتكة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف ، كان مولده بعد الهجرة بستين ، وقدم المدينة في ذي الحجة بعد الفتح سنة ٨ هـ ، كان من فضلاء الصحابة وفقهائهم ، أترك النبي وهو صغير ، وروى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم من أكابر الصحابة ، كان مع ابن الزبير فقصه حجر من المنجنيق فقتله في حصار مكة عام ٦٤ هـ . انظر : الإصطبلية

(١١٩ / ٦) ، الأعلام (٢٢٥ / ٧) ، شذرات الذهب (٧٢ / ١) .

[X] سقطت من (د) .

(٧) رواه البخاري في باب إمارة العبد والمولى (١٨٤ / ٢) .

الثامنة : إذا اجتمع جماعة في صحراء أو في مسجد ليس له
[الأولى بالإمامة]
إمام راتب ، وليس فيهم صاحب ولاية ، وكلهم أحرارٌ مقيمون أو
مسافرون صالحون للإمامة ، فأيتهم أم جاز ، وأيتهم أولى بالإمامة
عن

[التنازع] ؟ هذه // المسألة لا بد لها من // مقدمة؛ وهي أن [تعلم
أن] [الأسباب التي [يقع الترجيح] بها في الإمامة تسع^(٤)
ط [١٠٨-١]
خ

الورع^(٥) ، والعلم ، والقراءة ، والهجرة - ونعني بالهجرة سبق بالإسلام
- ، وكبر السن ، والشرف ، ونظافة الثوب عن الوسخ ، وحسن
الصوت ، وحسن الوجه ، وسنذكر دلالة اعتبار هذه الأسباب ، فكل
شخصين تساويا في أكثر الأوصاف ، وانفرد أحدهما بشيء من هذه
الخصال ، فمن فيه الخصلة الزائدة أولى ، وإن تفرقت هذه [الخصال]
في جماعة ، فالخصال المكتسبة ؛ كالورع ، والعلم ، والقراءة ، والهجرة ،
مقدمة على الخصال التي ليست بمكتسبة على الإطلاق . والمتقدم من

(هـ) : " التنازع " ، وفي (د) ، (ط) : " الشافعي " .

(هـ) : " يقع الترجيح " ، وفي (د) ، (ط) .

(هـ) : " يقع الترجيح " ، وفي (د) ، (ط) : " يترجح " .

(٤) قال النووي في روضة الطالبين : والأسباب المرجحة في الإمامة ستة : الفقه ،
والقراءة ، والورع ، والسن ، والنسب ، والهجرة (١ / ٤٥٩) . وقال العمراني في
البيان :

= والأسباب التي يتعلق بها التقديم في الصلاة خمسة الفقه والقراءة ، والهجرة ،
والنسب ، والسن (٢ / ٤١٤) ، وقال في التعليقة لأبي الطيب الطبري :
... وجملته أن الشرائط التي تقدم بها في الإمامة خمسة شرائط : أحدها : الفقه ،
الثانية : القراءة ، الثالثة : السن ، الرابعة : النسب ، الخامسة : الهجرة . (٢ /
١٤٣٢)

بتحقيق : إبراهيم الظفيري .

(٥) الورع : عرفه في روضة الطالبين وقال : ليس المراد منه مجرد العدالة ؛ بل ما
يزيد عليه من حسن السيرة والفقه . وعرفه في المجموع . ليس المراد بالورع مجرد
العدالة الموجبة لقبول الشهادة ؛ بل ما يزيد على ذلك من حسن السيرة والفقه
ومجانبه الشبهة
ونحوها ، والاشتهار بالعبادة . (١ / ٤٥٩) ، (٤ / ٢٤٤) . انظر أيضاً : اللباب
ص ١١٦ ، التعليقة (٢ / ١٠٦٧) .

(هـ) ، (د) : " الخصال " ، وفي (ط) : " الخصلة " .

هذه الخصال الورع ، حتى يقدم الأورع على الأعلم والأقرأ^(١) ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن الإمامة سفارة بين الله تعالى وبين الخلق ، وإنما يُقدم للسفارة من له منزلة عند من ترفع الحاجة إليه ، والمنزلة عند الله - عز وجل - [للآتق]^(٢) ،

قال تعالى : + إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَى^(٣) . ثم بعد الورع د [٤٠٨]

العلم مقدّم على الخصال كلها ، حتى إن الأعلم أولى من الأقرأ ، وقال أحمد : الأقرأ أولى من الأعلم^(٤) ، واستدل بما روي عن أبي مسعود الأنصاري^(٥) أن رسول الله ﷺ قال : " يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، // فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسَّنَةِ ، فَإِنْ كَانُوا فِي السَّنَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ " .

سناً^(٦) ، فقدم الأقرأ على الأعلم ، ودليلنا أن الأعلم أولى بالقضاء وأولى بالخلافة من الأقرأ ، فكذا وجب أن يكون أولى بالإمامة في الصلاة^(٧) ؛ ولأن حاجة الصلاة إلى العلم أكثر من حاجتها إلى القراءة ؛ لأن القدر الذي تجب قراءته في الصلاة من القرآن قدر معلوم ، وما يقع فيها من الحوادث [ماله]^(٨) حصر ، وأمّا الخبر الذي رووا فالرسول ﷺ إنما خاطب به الصحابة ؛ لأنهم كانوا //

(١) الأورع أولى من الأفقه والأقرأ ، وبه قال البغوي وغيرهم . انظر : التهذيب (٢٨٦ / ٢) ، المقنع الورقة (٦٤) ، وهناك من قال : يقدم الأفقه . انظر : الوسط

(٢٨٨ / ٢) ، العزيز (١٦٦ / ٢) ، البيان (٤١٤ / ٢) ، التبيين ص ٥٢ ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٠٣) ، مختصر المزني ص ٢٨ .

(٨) في (هـ) : " للآتقياء " ، وفي (د) ، (ط) : " للآتقى " .

(٣) [الحجرات : ١٣] .

(٤) انظر : المغني (١٦ / ٢) ، الشرح الكبير (١٨ / ٢) لابني قدامة ، الإنصاف (٢٤٤ / ٢) .

(٥) أبو مسعود الأنصاري : عقبه بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البصري ، من الخزرج ، صحابي شهد العقبة وأحد ، وما بعدها ، ونزل الكوفة ، وكان من أصحاب علي فاستخلفه عليها لما سار إلى صفين ، ومات بها عام ٤٠ هـ . انظر : الإصابة (٥٢٤ / ٤) ، الأعلام (٢٤٠ / ٤) .

(٦) أخرجه مسلم ، كتاب المساجد ، باب من أحق بالإمامة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٧٢ / ٥) .

(٧) انظر : المقنع الورقة (٦٤) .

(٨) في (د) ، (هـ) : " ماله " ، وفي (ط) : " مالها " .

يسلمون كباراً فيتفقهون قبل أن يقرؤوا ولهذا قال ابن مسعود^(١) : كنا لا نجـاوز عـشر آيـات حتـى نعرف أمرها ونهيها وأحكامها^(٢) . فكان الأقرأ فقيهاً لا محالة ، فأما من بعدهم يتعلمون القرآن في الصغر فيتفقهون في الكبر ، والأقرأ لا يكون عالماً بالفقه ، فقدمنا الأفقه . ثم من بعد العلم يُقدم الأقرأ على الأقدم

هجرة ؛ لأن القراءة من جملة أركان الصلاة ، والهجرة ليس لها تعلق بالصلاة . ثم بعد القراءة سبق بالإسلام والهجرة^(٣) ؛ لقول رسول الله ﷺ : " فإن كانوا في العلم بالسنة سواء فأقتمهم هجرة " . ثم بعد الهجرة يُقدم الأكبر والأشرف ، فإن كان أحدهما أكبر سناً ، والآخر أشرف نسباً ، فقولان^(٤) : أحدهما : الأكبر أولى ؛ لقول الرسول ﷺ : " إذا حـُـضرت

الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم " ^(٥) ، وروي أيضاً أن رسول الله ﷺ قال : " إن الله تعالى يستحي أن يردَّ دعوة ذي الشئبة في الإسلام " ^(٦) ؛ ولكون الكبر صفة فيه ، والشرف [فضيلة] في الآباء ، فما كان صفة فيه كان أولى . والقول الثاني : الأشرف ؛ لما روي رسول الله ﷺ أنه قال : " قَدِّمُوا // فَرِيْشاً وَلَا تَقْدِمُوْهَا " ^(٨) ، ولأن

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل الهنلي ، أبو عبد الرحمن ، حليف بني زهرة ، أسلم قديماً وهاجر الهجرتين ، وشهد بدرأ والمشاهد بعدها ، ولازم النبي وكان صاحب نعليه ، أخى النبي بينه وبين سعد بن معاذ ، أول من جهر بالقرآن بمكة ، توفي بالمدينة سنة ٣٢ هـ قبل قتل عمر . انظر : الإصابة (٢٣٤ / ٤) .

(٢) الأثر أخرجه الطبري في تفسيره (٦٠ / ١) .

(٣) ذكر فيها وجهين : الأول : النسب مقدم ، ثم الهجرة بعده ، ثم السن ، وهو قوله القديم . والثاني وهو قوله الجديد : أن السن مقدم ، ثم النسب ، ثم الهجرة . انظر : البيان (٤١٦ / ٢) ، المجموع (٢٤٤ / ٤) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٤٠٣) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٤٣٥ / ٢) .

(٤) انظر : الوسيط (٢٢٩ / ٢) ، البيان (٤١٦ / ٢) وروي في الجديد أن الأسن أولى ، المقنع الورقة (٦٤) ، التهذيب (٢٨٦ / ٢) ، الحاوي (٤٤٢ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ (١ / ٤٠٣) ، التنبيه ص ٥٢ .

(٥) أخرجه البخاري في الأذان (١٧٠ / ٢) . ومسلم في المساجد (١٧٤ / ٥) .

(٦) الحديث جاء في كشف الخفاء ومزيل الإلباس (٢٤٥ / ١) وقال عنه : هكذا ذكره الغزالي في الدرة الفاخرة ، ورواه السيوطي في الجامع الكبير عن ابن النجار بسند ضعيف بلفظين آخرين .

(٨) في (د) ، (هـ) : " فضيلة " ، وفي (ط) : " صفة " .
(٨) أخرجه الشافعي في الأم (٢٨٧ / ١) ، والبيهقي في باب من يؤمهم ذو نسب

الشرف يعود إلى النسب ؛ لأن شرفه لانتسابه إلى آبائه وفضيلة آبائه
لخصلة اكتسبوها من العلم والورع^(١).

فرع : من لا يُعرف نسبه كولد الزنا ، يجوز أن يكون إماماً ؛ لما
روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : " ما عليه من وزر
أبويـه

شيء " ^(٢) ؛ إلا أنه يكره أن يُنصب إماماً عندنا ^(٣) ، وقال أحمد : لا
يكره ^(٤) . ودليلنا أن رجلاً لا يُعرف أبوه كان يؤم الناس بالعقيق ^(٥) ،
فنهاه عمر بن عبد العزيز ^(٦) ولم ينكر عليه أحد // ، ولأن عدم
النسب نقص لا محالة ، وتكره إمامة من فيه نقص ، كما تكره إمامة
العبد . ثم بعد الكبر والشرف تُقدم بنظافة [الثوب] ، ولسنا نعني
بنظافة [الثوب] نظافته عن النجاسة ، لأن الصلاة مع النجاسة لا
تصح ؛ ولكن المراد به النظافة عن الوسخ ، وإنما اعتبرت هذه
الخصال ^(٩) ؛ لأن قلوب الناس تميل إلى الصلاة خلف من كان نظيف

ط [١٠٩]

(١٧٢ / ٣) .

(١) السن والنسب فيهما قولان : أحدهما : تقديم النسب ، والثاني : تقديم السن .
انظر : الوسيط (٢٢٩ / ٢) ، الحاوي (٤٤٣ / ٢) ، الأم (٢٨٨ / ١) ، البيان
(٤١٦ / ٢) ، التنبيه ص ٥٢ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم
الظفيري (١٤٣٥ / ٢) .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب صلاة التطوع والإمامة ، باب من رخص في إمامة
ولد الزنا (١٢١ / ٢) .

(٣) انظر : الأم (٢٩٥ / ١) ، المجموع (٢٤٨ / ٤) ، المقنع الورقة (٦٠) ،
الحاوي الكبير (٣٢٢ / ٢) .

(٤) انظر : المغني (٦٠ / ٢) ، الشرح الكبير (٥٩ / ٢) لابني قدامة .

(٥) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (١٣٤ / ١) صلاة الجماعة ، باب العمل في صلاة
الجماعة ، والشافعي في الأم (٢٩٥ / ١) .

(٦) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي ، أبو حفص ، الخليفة
الصالح ، والملك العادل ، خامس الخلفاء الراشدين ، ولد بالمدينة سنة ٦١ هـ ، ونشأ
بها ، ولي الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩ هـ ، ولم تطل مدته قيل : دس له السم
وهو بدير سمعان عام ١٠١ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء (١١٤ / ٥) وما بعدها
، الأعـ

(٥٠ / ٥) ، شذرات الذهب (١١٩ / ١) .

(٧) في (د) : " البدن " ، وفي (ط) ، (هـ) : " الثوب " وهي الصواب .

(٨) في (د) : " البدن " ، وفي (ط) ، (هـ) : " الثوب " وهي الصواب .

(٩) وجهان : الأول : جزم به المتولي وقال : يقدم بنظافة الثوب ، ثم حسن الصوت ، ثم
حسن الصورة ، والمختار تقديم أحسنهم نكراً ، ثم أحسنهم صوتاً ، ثم حسن الهيئة .

انظر : الحاوي (٤٤٣ / ٢) ، الوسيط (٢٢٩ / ٢) ، التنبيه ص ٥٢ ، نهاية
المطلب ج ٢ الورقة (٤٠٤ / ١) .

التياب ، فتتوفر الجماعة بسبب تقدمه . ثم بعده حسن الصوت ، وإنما قدم لأن بالصوت تحسن قراءته ، فيميل الناس إلى الصلاة خلفه . ثم بعد ذلك حسن الصورة ، وإنما اعتبرت هذه الخصلة في التقدم ؛ لأن الخبر قد ورد بأن الله تعالى لا يُحسن خلق رجل وخلقته وهو يريد أن يعذبه بالنار^(١) ، ولأن من كان حسن الوجه [يحبه]^(٢) الناس في العادة ، فيميلون إليه فتتوفر الجماعة ، والله أعلم .

الباب الخامس عشر

في موقف الإمام ، وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : في سنة الوقوف في حق الرجال

الفصل الثاني : في سنة الموقف في حق النساء

(١) لم أعثر له على تخريج .

(٢) في (د) ، (هـ) : " يحبونه " ، وفي (ط) : " يحبه " .

ساقطة من (د) .

**الفصل الثالث : في بيان المواضع التي يجوز أن يقف
فيها المأموم ويقتدي بالامام .**

الباب الخامس عشر

في موقف الإمام [والمأموم] ❖

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في سنة الوقوف في حق الرجال

وفيه خمس مسائل : إحداهما : الرجال إذا أرادوا أن يصلوا جماعة فالسنة أن يتقدمهم الإمام ، [والقوم] ❖ يقفون خلفه صفاً ، والنقل قد تواتر بذلك .

[السنة أن يتقدم الإمام]

فروع أربعة : أحدها : الصف الأول أفضل من الذي يليه ، وكذلك // كل صف أفضل من الذي بعده^(٣) ، لقول رسول الله ﷺ : " خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا ، وَشَرُّهَا آخِرُهَا " ^(٤) .

[الفضيلة الصف الأول ، الإمام]

الثاني : الوقوف عن يمين الإمام أفضل^(٥) ، لما روي عن البراء بن عازب^(٦) أنه قال : " كان يعجبنا الوقوف عن يمين رسول الله ﷺ " ^(١) .

د [٥٥ ب]

❖ ساقطة من نسخة (ط) .

❖ في نسخة (ط) : [والإمام] .

(٣) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٤) ، الأم (١ / ٣٠٠) ، المقنع الورقة (٦٢) ، التهذيب (٢ / ٢٧٧) ، روضة الطالبين (١ / ٤٦٢) ، البيان (٢ / ٤٣١) ، التعليق (٢ / ١٠٤٥) .

(٤) أخرجه مسلم في الصلاة ، تسوية الصفوف وإقامتها ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٤ / ١٥٩) .

(٥) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٤) ، المقنع الورقة (٦٢) ، الأم (١ / ١٤٩) ، الحاوي (٢ / ٤٢٧) ، المجموع (٤ / ٢٥٨) ، روضة الطالبين (١ / ٤٦٣) ، التعليق (٢ / ١٠٤٥) .

(٦) البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري ، أبو عمارة ، أسلم صغيراً ، وغزا مع رسول الله ﷺ خمس عشرة غزوة ، أولها غزوة الخندق ، ولما ولي عثمان - رضي الله عنه - الخلافة جعله أميراً على الري (بفارس) سنة ٢٤ هـ ، وغزا أبهر وفتحها ، ثم قزوين فملكها ، وعاش إلى أيام مصعب بن الزبير فسكن الكوفة واعتزل الأعمال ، روى له البخاري ومسلم ٣٠٥ حديث ، توفي في إمارة مصعب بن الزبير .

، ولأن الإمام يبدأ بالسلام عليهم .

الثالث : السنة أن يسوي // الصفوف^(٢) ؛ لقول رسول الله ﷺ : [التسوية بين الصفوف]
 “لَتُسَوَّيَنَّ صُفُوفُكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ”^(٣) .

ط [١٠٩ ب]

[وقوف الصف قريبا من الإمام]

الرابع : السنة أن يقف الصف قريبا من الإمام ؛ بحيث لا يزيد البعد بينهما على ثلاثة أذرع^(٤) ، وهكذا الصفوف بعضها تقف قريبة من // البعض ؛ بحيث يكون البعد بين الصفين ما ذكرنا ؛ حتى [لا يشغلوا] المسجد أكثر من قدر حاجتهم ، فيضيق المكان على الناس .

هـ [٢٠٠]

الثانية : إذا أراد أن يصلي برجلين فيقفان خلفه عندنا^(٥) ، وذهب ابن مسعود إلى أن أحدهما يقف عن يمين الإمام ، والآخر عن يساره .
 ودليلنا ما روي عن جابر^(٦) أنه قال : “ سرت مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ، فقام يصلي ، فجئت فقممت عن يساره ، فأخذ بيدي

[موقف الرجلين مع الإمام]

سنة ٧٢ هـ . انظر : الإصـابة

(١ / ٢٧٨ ، ٢٧٩) ، الأعلام (٢ / ٤٦) .

(١) أخرجه عن البراء مسلم في صلاة المسافرين ، باب استحباب يمين الإمام ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٥ / ٢٢١) .

(٢) انظر : المجموع (٤ / ٢٥٨) .

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب تسوية الصفوف عند الإقامة ، انظر : فتح الباري (٢ / ٢٠٧) . ومسلم في تسوية الصفوف وإقامتها (٤ / ١٥٦) .

(٤) انظر : البيان (٢ / ٤٣٨) ، روضة الطالبين (١ / ٤٦٦ ، ٤٦٧) .

(٥) في (ط) : “ لا يشتغلوا ” .

(٦) انظر : الأم (١ / ٣٠٠) ، البيان (٢ / ٤٢٥) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة

(٣٩٣ / ب) ، المقنع الورقة (٦٢) ، التهذيب (٢ / ٢٧٧) ، التعليقة لأبي

الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٣٧٠) .

(٧) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري ، أبو عبد الله ، أحد المكثرين من رواية الحديث ، له ولأبيه صحبة ، وفي الصحيح عنه أنه كان مع من شهد العقبة ، توفي سنة ٧٨ هـ وأوصى ألا يصلي عليه الحجاج ، يقال : إنه عاش أربعاً وتسعين سنة . انظر : الإصـابة (١ / ٤٣٤ - ٤٣٥) .

فأدارني حتى أقامني عن يمينه ، فجاء جابر بن صخر^(١) فقام عن يساره ، فأخذنا بيديه جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه^(٢) ، وروي عن أنس " أن رسول الله ﷺ قام ليصلي بنا ، فصفت أنا واليتيم^(٣) وراءه ، والعجوز من وراءنا ، فصلى بنا ركعتين ثم انصرف^(٤) .

الثالثة : السنة إذا كان المأموم واحداً أن يقف عن يمين الإمام متأخراً عنه قليلاً^(٥) ؛ لما روينا من خبر جابر أنه قال : " وقفت على يساره فأدارني عن يمينه " ، وروي عن ابن عباس^(٦) أنه قال : " بت عند خالتي ميمونة^(٧) ، وكانت تلك الليلة ليلتها من رسول الله ﷺ ، فقام في بعض الليالي ليصلي فقامت لأصلي معه ، فوقفت عن

[السنة في موقف المأموم إذا كان واحداً]

(١) جابر بن صخر بن أمية الأنصاري ، أخو جبار ، شهد العقبة والمشاهد إلا بدرأ ، وقع في مسند مسدد من طريق ابن إسحاق عن أبي سعد عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ صلى به وجابر بن صخر فأقامهما وراءه ، ورواه غيره فقال : جبار وهو المحفوظ .
انظر : الإصابة (٤٣٣ / ١) .

(٢) أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله في الزهد ، حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر . انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٨ / ١٤١) ونكر فيه (جباراً) وهو جبار بن صخر بن أمية الأنصاري ، يكنى أبا عبد الله ، وكان خالص أهل المدينة وحاسبيهم ، توفي سنة ٣٠ هـ في خلافة عثمان وهو ابن ٦٢ سنة . انظر : الإصابة (٤٥٠ / ١) . وقال عنه في المجموع : شهد العقبة وبدرأ والمشاهد مع رسول الله ﷺ (٢٥١ / ٤) .

(٣) اليتيم : اسمه ضميرة بن سعد الحميري المنني ، انظر : المجموع (٢٥١ / ٤) . جاء في الإصابة : وزعم عبد الغني المقدسي في العمدة أن ضميرة هذا هو اليتيم الذي صلى مع أنس لما صلى النبي ﷺ في بيته . انظر : الإصابة (٤٩٦ / ٣) .
(٤) الحديث رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب المرأة وحدها تكون صفّاً ، انظر : فتح الباري (٢١٢ / ٢) .

(٥) انظر : الإبانة الورقة (١ / ٤٤) ، المتع الورقة (٦٢) ، التعليقة (١٠٤٥ / ٢) ، البيان والتنبيه ص ٥٣ (٤٢٣ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة (٣٩٣ / ب) ، التهذيب (٢٧٧ / ٢) ، الحاوي (٤٢٧ / ٢) .

(٦) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ، أبو العباس ، ابن عم رسول الله ﷺ ، أمه أم الفضل لبابة بنت الحارث ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات ، كان يقال له حبر العرب ، توفي بالطانف سنة ٦٨ وهو ابن إحدى وسبعين . انظر : الإصابة (١٤١ / ٤) وما بعدها .

(٧) ميمونة بنت الحارث أخت أم الفضل ، كان اسمها برة فسمها النبي ﷺ ميمونة ، وكانت قبل النبي ﷺ عند أبي رهم بن عبد العزى ، وتزوجها النبي ﷺ في عمرة القضاء وهي آخر امرأة تزوجها النبي ﷺ ، ماتت سنة ٤٩ هـ ، وهي آخر من مات من أزواج النبي ﷺ .
انظر : الإصابة (١٢٦ / ٨) .

د [١٠٦]

يساره ، فأخذ رسول الله // برأسي وحولني إلى يمينه ^(١) .

فروع أربعة : أحدها : لو وقف المأموم الواحد على يسار الإمام
وصلّى صحت صلاته ؛ لأن الرسول x لم يأمر جابراً وابن عباس
باستئناف الصلاة ؛ ولكن // لا يستحب ^(٢) .

[المأموم الواحد
إذا وقف يسار
الإمام]

ط [١١٠]

الثاني : لو وقف الواحد خلف الإمام وصلّى صحت صلاته ؛ لما
روى في قصة أنس : " وصلت العجوز من ورائنا " ، فإذا كانت
تصح صلاة المرأة خلف القوم ، تصح صلاة المأموم الواحد خلف
الإمام ؛
ولأن الموضع صالح للوقوف ، بدليل أن عند الكثرة يقفون في هذا
الموضع ، وإذا كان الوقوف في موضع صالح للوقوف تصح
الصلاة ^(٣) .

[المأموم الواحد
إذا وقف خلف
الإمام]

الثالث : إذا وقف المأموم الواحد على يمين الإمام فجاء مأموم
آخر فلا يقف خلفه في الابتداء ؛ لأنه إذا وقف خلف الإمام إن كبر
قبل أن يتأخر المأموم الآخر ، يجعل منفرداً خلف الإمام [إلى أن
يتأخر الآخر ، وإن تأخر المأموم الأول قبل أن يكبر ، يحصل منفرداً
خلف الإمام] إلى أن يكبر الداخل ؛ ولكن يقف على يسار الإمام
ويكبر ، ثم إن كان الموضع يحتمل التقدم دون [التأخر] ، فالإمام
يتقدم حتى يصل إلى صلاته
خلفه ، وإن كان الموضع لا يحتمل التقدم ؛ ولكن يحتمل التأخر
فالمأمومان يتأخران ، وإن كان يمكن التقدم والتأخر جميعاً ، فالأولى
أن يتأخرا على ظاهر المذهب وأن لا يتقدم الإمام ^(١) ؛ لما روينا في

[المأموم الواحد
إذا وقف يمين
الإمام وجاء مأموم
آخر]

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحوله الإمام
يمينه تمت صلاته ، انظر : فتح الباري (٢ / ٢١١) .
(٢) انظر : الأم (١ / ٣٠٠) ، الحاوي الكبير (٢ / ٣٣٩) ، حلية العلماء (١ / ٢٣٤) ،
التهذيب (٢ / ٢٧٧) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري (٢ / ١٣٦٨) .

(٣) انظر : نهاية المطلب ج ٢ الورقة (١ / ٣٩٤) ، التعليقة (٢ / ١٠٤٦) ، المقنع
الورقة
(٦٢) .

ساقطة من (هـ) .

في (ط) : " التأخير " .

(٦) انظر : التهذيب (٢ / ٢٨٠) ، العزيز (٢ / ١٧٣) ، الإبانة الورقة (٤٤ / ١) ،
التعليقة (٢ / ١٠٤٦) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق إبراهيم الظفيري

هـ [٢٠٠]

قصة جابر " أن رسول الله × [دفعنا حتى أقامنا خلفه " ، وأيضاً فإن الرسول × [أدار ابن عباس ولم يدر نفسه ، وفيه وجه [آخر] × أن // الأولى أن يتقدم الإمام ، لأنه يبصر بين يديه ولا يخاف من التقدم ضرراً ، وأما المأموم لا [ينظر] × ما وراءه ولا يأمن أنه يدوس شيئاً يتأذى به أو يعثر بشيء (٤) .

الرابع : إذا دخل المأموم الثاني والإمام جالس مع المأموم الأول ، فإنه يكبر ويجلس عن يساره ، ولا يؤمر الإمام بالتقدم في تلك الحالة ، ولا المأموم بالتأخر ؛ لأن ذلك [يُسن] × في حالة الجلوس (٦) // .

د [٥٦ ب]

الرابعة : إذا دخل المسجد والإمام // في الصلاة مع القوم ، فإن وجد في الصف فرجة (٧) دخل في الصف ، ويكره أن يقف وحده ، حتى لو كان في بعض الصفوف المتقدمة فرجة ولم يكن في الصف الأخير فرجة ، فله أن يخرق الصفوف حتى يصل [إلى موضع] × الفرجة ؛ لأن التقصير [منهم] × ؛ حيث تركوا الفرجة في الصف الأول ووقفوا في الصف الأخير ، فلو وقف منفرداً تصح صلاته مع الكراهة (١٠) ، وقال أحمد : لا تصح صلاته (١١) . ودليلنا ما روينا في

[إذا دخل المسجد والإمام في الصلاة

د [١١٠ ب]

(١٣٦٩ / ٢) .

× ساقطة من (ط) .

× في (د) : " وفيه وجه أن الأولى " .

× في (هـ) : " يبصر " .

(٤) أيهما أفضل ؟ فيه وجهان : الصحيح الذي قطع به الشيخ أبو حامد والأكثر : تأخر المأمومين ؛ لأن الإمام متبوع فلا ينتقل . والثاني : تقدم الإمام .

وبه قال القفال والقاضي أبو الطيب ؛ لأن الإمام يبصر ما بين يديه ، ولأنه فعل شخص فهو أخف من شخصين . انظر : المجموع (٢٥١ / ٤) ، التعليقة لأبي

الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٣٦٨ / ٢) .

× في (ط) : " يشق " .

(٦) انظر : البيان (٤٢٥ / ٢) ، العزيز (١٧٤ / ٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٣٧٠ / ٢) .

(٧) فرجة : بضم الفاء ، كالخلل بين الشينين . النظم المستعجب ص ١٠٣ .

× ساقطة من (د) ، (ط) .

× في (هـ) : " فيهم " ، وفي (د) ، (ط) : " منهم " .

(١٠) انظر : المقنع الورقة (٦٢) ، التهذيب (٢٧٩ / ٢) ، العزيز (١٧٥ / ٢) ،

الحاوي (٤٢٩ / ٢) ، التعليقة (١٠٥٠ / ٢) .

(١١) انظر : المغني (٤٦ / ١) ، كشاف القناع (٥٩٦ / ١) .

قصة أنس : " فصففت أنا واليتيم خلفه ، وصالت العجوز وراءنا " ،
 فإذا كان تـــــــصح صلاة المـــــــرأة
 الواحدة خلف الصف ، فالرجل الواحد أولى ، وروي أن أبا بكر^(١)
 دخل المسجد والرسول x راع فرقع قبل أن يصل إلى الصف ،
 فلما قضى رسول الله x صلاته قال : " أيكم الذي ركع دون الصف
 ، ثم مشى إلى الصف ؟ " فقال أبو بكر : أنا يا رسول الله ، فقال x
 :
 " زَاذَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ ! " ^(٢) ولم يأمره باستئناف الصلاة .

فرع : لو لم يجد المأموم في الصف فرجة ، فمن أصحابنا من
 قال : يجذب من الصف واحداً إلى نفسه ، ويستحب لذلك الرجل [أن
 يتأخر مساعدة له] ^(٣) في ذلك ؛ لما روي في بعض الأخبار أن
 رسول الله x قال لرجل صلى منفرداً خلف الصف : " أيها المنفرد
 خلف الصف ، هلا اتصلت بالصف أو جدبت إلى نفسك وأجداً
 فـــــــصليت معـــــــه " ^(٤) ،

[إذا لم يجد
 المأموم في الصف
 فرجة]

(١) أبو بكر : نفيغ بن الحارث ، ويقال : ابن مسروح ، مشهور بكنيته ، كان من
 فضلاء الصحابة ، سكن البصرة ، وأنجب أولاداً لهم شهرة ، وكان تدلى إلى النبي
 x من حصن الطائف ببكرة فاشتهر بأبي بكر ، روى عن النبي ، وروى عنه أولاده
 . انظر : الإصــــابة
 (٤٦٨ / ٦) .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب إذا ركع دون الصف ، انظر : فتح
 الباري (٢٦٧ / ٢) . وقوله : " لا تعد " يحتمل ثلاثة تأويلات :
 ١ - لا تعد إلى العدو الشديد ؛ لأنه جاء يلهث ، وهذا كقوله - عليه السلام - : " إذا
 اتيت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ؛ ولكن انتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة " .
 ٢ - أنه أراد : لا تعد أن تتأخر عن الصلاة حتى تفوتك الركعة .
 ٣ - لا تعد إلى الإحرام خلف الصف . انظر : البيان (٤٣١ / ٢) . (لا تعد) بفتح
 التاء وضم العين . انظر : المجموع (٢٥٥ / ٤) ، روضة الطالبين (٤٦٤ / ١) ،
 الحاوي (٤٢٩ / ٢) .

(٣) في (د) : " لذلك الرجل أن يساعده " ، وفي (ط) ، (هـ) : " لذلك الرجل أن
 يتأخر مساعدة له " .

(٤) رواه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح غريب ، انظر : عارضة الأحوذني (٢٦٧ / ٢)
 . ونقل الحافظ في الفتح (٢٦٨ / ٢) تصحيحه عن أحمد وابن خزيمة وغيرهما .

ولأن من رأى إنساناً يصلي منفرداً يستحب [له] أن يصلي معه ، وكذا إذا رآه خلف الصف يستحب أن يتأخر ، [وحكى البويطي]^(١) عن الشافعي أنه قال : يقف حيث شاء ولا يجذب أحداً^(٢) ، لأنه إذا جذب واحداً يقع في الصف خلل ويفوت الرجل فضيلة الصف الأول ، وليس له أن يفوت // على الغير فضيلة [لتحصل]^(٣) لنفسه فضيلة^(٥).

ط [١١١]

الخامسة : الصبيان في حكم الوقوف كالرجال عند الانفراد ،
حتى إن الصبي^(٤) إذا كان واحداً وقف على // يمين الإمام ، بدليل قصة ابن عباس ، وإن كثروا وقفوا صفاً ، فأما إذا اجتمع الصبيان مع الرجال ، فإن كان لا يكمل الصف بالرجال ، وقف الصبيان معهم ، وإن كان يكمل الصف بالرجال ، فالمذهب أن الرجال يقفون // صفاً ، والصبيان صفاً خلفهم^(٦) ؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " لِيَلْنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَخْلَامِ وَالنُّهَى "^(٨) ، وقال بعض أصحابنا : يقف بين كل رجلين صبي ؛ حتى يكون أصون لهم ، وأيضاً فإنهم يتعلمون به كيفية الصلاة .

[وقوف الصبيان مع الإمام]

د [١٥٧]

هـ [٢٠١]

(١) ساقطة من (هـ) .

(٢) في (د) ، (هـ) : " حكى البويطي " ، وفي (ط) : " حكى عن البويطي " .
(٣) انظر : البويطي مختصر الورقة (١ / ٩) ، التنبيه ص ٥٤ ، المقنع الورقة (٦٢)

(٤) في (د) ، (هـ) : " لتحصل " ، وفي (ط) : " ليحدث " .
(٥) قاعدة : الإيثار في القرب مكروه ، وفي غيرها محبوب ، من المشكل على هذه القاعدة : من جاء إلى الصلاة ولم يجد في الصف فرجة فإنه يجزئ شخصاً بعد الإحرام ، ويندب المجزور أن يساعده ، فهذا يفوت على نفسه قربة وهو أجر الصف الأول . انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .
(٦) في (د) ، (هـ) : " الصبي " ، وفي (ط) : " الصبيان " .

(٧) انظر : الحاوي (٢ / ٤٢٨) ، البيان (٢ / ٤٢٦) ، روضة الطالبين (١ / ٤٦٣) ، المجموع (٤ / ٢٥٢) ، التعليقة (٢ / ١٠٤٦) ، التنبيه ص ٥٣ ، المقنع الورقة (٦٢) .

(٨) رواه مسلم في كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف وإقامتها ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٤ / ١٥٥) .

الفصل الثاني : في سنة الموقف في حق النساء

وفيه ست مسائل : إحداها : أن صلاة المرأة في البيت أفضل من صلاتها في المسجد^(١) ، لما روت عائشة أن رسول الله ﷺ قال : "لأن تُصلي المرأة في بيتها خيرٌ لها من أن تُصلي في حُجرتها ، ولأن تُصلي في حُجرتها خيرٌ لها من أن تُصلي في دارها ، ولأن تُصلي في الدار خيرٌ لها من أن تُصلي في المسجد"^(٢) .

[فضل صلاة
المرأة في بيتها]

الثانية : إذا أرادت أن تصلي في المسجد يكره للزوج منعها ؛ ولكن المستحب أن تخرج في ثياب المهنة بغير زينة ولا استعمال طيب^(٣) ؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : "إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يَمْنَعُها"^(٤) ، وروي عن أبي هريرة أنه قال : "لا تَمْنَعُ مساجد الله ، وإذا خرجن فليُخرجن ثَفَلاتٍ"^(٥) أي غير متطيبات .

[خروج المرأة
للمسجد]

الثالثة . : المرأة إذا أرادت أن تصلي بالنساء فتقف [في] ❧

[إمامة المرأة]

ط [١١١ هـ]

(١) انظر : البيان (٣٦٦ / ٢) ، المجموع (١٧٠ / ٤) ، التهذيب (٢٥٤ / ٢) ، التعليقة (١٠٧٢ / ٢) ، الأم (٢٩٣ / ١) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (١٤٥٩ / ٢) .

(٢) رواه أبو داود بإسناد صحيح (١٩٥ / ٢) ، وقال في فتح الباري (٣٥٠ / ٢) : وصححه ابن خزيمة ، ولأحمد (٣١٠ / ١٠) من حديث أم حميد الساعدية أنها جاءت إلى النبي ... فقال لها : "وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك" وإسناده حسن ، وله شاهد من حديث أبي داود .

[أفضل الصفوف
للنساء إذا كان
إمامهن امرأة]

(٣) انظر : البيان (٣٦٦ / ٢) ، المجموع (١٧٠ / ٤) ، التهذيب (٢٥٥ / ٢) ، الوسيط (٢٢٦ / ٢) .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٦١ / ٥) . والبخاري في استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد (٣٥١ / ٢) .

(٥) أخرجه الشافعي في (ترتيب المسند) (٢٩٧) . وأبو داود في الصلاة (١٩٤ / ٢) . والحاكم في المستدرک وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وروي سلم :

" إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً " (١٦٣ / ٤) .

قال في المجموع (١٧١ / ٤) عن الحديث : إنه صحيح رواه أبو داود بهذا اللفظ . ومعنى ثَفَلات بفتح التاء وكسر الفاء أي : تاركات الطيب .

❧ ساقط من (هـ) .

وسطهن^(١) ، لما روي عن عائشة // أنها صلت العصر بنسوة فقامت وسطهن^(٢) ، وروي أيضاً أن أم سلمة أمتهن فقامت وسطهن^(٣) .

فرع : إذا كان إمامهن امرأة فالصف الأول أفضل من الذي [بعده] ، قياساً على الرجال^(٥) .

الرابعة : إذا أرادت أن تصلي بامرأة واحدة ، فتقف على يمينها كما ذكرناه في الرجال^(٦) .

[موقف المرأة إذا
كانت تصلي مع
الرجال]

[الخامسة : إذا أرادت أن تصلي] مع الرجال فإنها // تقف خلف صف الرجال^(٨) ؛ لما روي في قصة أنس : " وصلت العجوز من ورائنا ، وإن كن جماعة [فيقفن صفوفاً]^(٩) ، والصف الأخير أفضل من الذي قبله ؛ لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : " خير صفوف النساء آخرها وشرها أولها " .

د [٥٧ب]

فرعان : أحدهما إذا أرادت المرأة أن تصلي مع رجل واحد فتقف خلفه^(١٠) ، ويكره لها أن تقف على يمينه ، لما روي عن رسول

[صلاة المرأة
وحدها مع رجل
واحد]

(١) انظر : الأم (٢٩٢ / ١) ، الإبادة الورقة [٤٤ / ١] ، مختصر البويطي الورقة (٦ / ب) ، التهذيب (٢٥٥ / ٢) ، العزيز (١٤٢ / ٢) ، التعليقة (٢ / ١٠٤٥) ، المحرر في الفقه ص ٢٠٠ ، البيان (٢ / ٤٢٩) ، الحاوي (٢ / ٤٤٧) ،

المجموع (٤ / ٢٥٤) ، التنبيه ص ٥٤ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٤٥٧) ، الشافعي في الأم (١ / ٢٩٢) .

(٢) أخرجه الدارقطني (١ / ٢٠٤) ، البيهقي في سننه (٣ / ١٣١) .

(٣) أخرجه الدارقطني (١ / ٤٠٥) ، البيهقي (٣ / ١٣١) .

(٤) في (د) ، (هـ) : " بعده " ، وفي (ط) : " يليه " .

(٥) لحديث : " خير صفوف الرجال أولها " .

(٦) انظر الباب الخامس عشر : في موقف الإمام والمأموم ، الفصل الأول : في سنة الوقوف في حق الرجال ، الفرع الثاني من المسألة الأولى .

(٧) ساقط من (ط) .

(٨) انظر : الأم (١ / ٣٠٢) ، البيان (٢ / ٤٢٦) ، التعليقة (٢ / ١٤٦) ، المقنع الورقة

(٦٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٣٧٦) .

(٩) في (د) ، (هـ) : " فيقفن صفوفاً والصف " ، وفي (ط) : " فيقفن صفوفاً إذا كان إمامهن امرأة ، والصف " .

(١٠) انظر : الأم (١ / ٣٠٠) ، البيان (٢ / ٤٢٦) ، التهذيب (٢ / ٢٧٧) ،

العزيز

الله x أنه قال : " أخروهن من حيث أخرهن الله " (١) ، ولأنا روينا في قصة أنس : " وصلت العجوز وراءنا " ، فإذا لم يجز لها أن تقف في صف الرجال ، كيف يجوز لها أن تقف بجانب الإمام !

الثاني : لو وقفت بجانب الإمام واقتدت به ، أو وقفت في الصف واقتدت ، كره لها ذلك ، ولكن تصح صلاتها وصلاة القوم (٢) ، وقال أبو حنيفة (٣) : إذا وقفت بجانب الإمام واقتدت به ، بطلت صلاة الإمام وصلاتها ، وإن وقفت في الصف بطلت صلاة من على يمينها ومن على يسارها ومن يحاذيها في الصف الذي خلفه . ودليلنا أن الخطأ في

لموقف لا يوجب بطلان صلاة الإمام // ، كما لو تقدم المأموم على الإمام .

[أحكام الخنثى في الوقوف]

الد . سادسة : الخنثى إذا كان مع الرجال كان حكمه حكم النساء (٤) ، حتى إذا أرد أن يقتدي برجل وحده يقف خلفه ؛ لاحتمال أنه // امرأة ، وإن كانوا عدداً يقفون صفّاً خلف الرجال . وإذا كان الخنثى مع النساء فحكمه حكم الرجال ، حتى إذا أراد الخنثى أن يصلي بالنساء يقف قدامهن ، لاحتمال أنه رجل ، وإن أراد جماعة الخنثى أن يصلوا خلف الإمام يقفون صفّاً خلف الرجال وقدام النساء (٥) .

ط [١١٢]

(٢ / ١٧٤) ، التعليقة للقاضي حسين (٢ / ١٠٤٦) ، التعليقة لأبي الطيب

[إمامة الرجل بخنثى وامرأة]

الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٣٧٦) .

(١) الأثر ورد عن ابن مسعود موقوفاً ولم أعثر عليه مرفوعاً إلى رسول الله . انظر :

صنف

عبد الرزاق ، كتاب الصلاة ، باب شهود النساء الجماعة (٣ / ١٤٩) .

(٢) انظر : الأم (١ / ٣٠٢) ، العزيز (٢ / ١٧٥) ، المجموع (٤ / ٢٥٥) ،

التنبيه

ص ٥٣ ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٣٩٣) .

(٣) انظر : بدائع الصنائع (٢ / ١٤٠) ، الهداية شرح بداية المبتدي (١ / ٣٦٠) .

(٤) في الوقوف خلف الإمام يُنظر المسألة الخامسة من هذا الفصل .

(٥) انظر : الأم (١ / ٣٠٠) ، البيان (٢ / ٤٢٦) ، المجموع (٤ / ٢٥٢) ، العزيز

(٢ / ١٧٤) ، التعليقة (٢ / ١٠٤٦) ، التنبيه ص ٥٤ ، المقنع الورقة (٦٢) ،

التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٣٧٧) .

فرع : لو أراد رجل أن يصلي برجل وخنثى وامرأة ، فالرجل
يقف على يمينه ، والخنثى خلف الرجل ، والمرأة خلف الخنثى . وإن
أراد أن يصلي بخنثى وامرأة ، فالخنثى يقف خلفه ، والمرأة خلف
الخنثى^(١) .

(١) انظر : الأم (٣٠٠ / ١) ، البيان (٤٢٦ / ٢) ، المجموع (٢٥٢ / ٤) ، العزيز
(١٧٤ / ٢) ، التعليقة (١٠٤٦ / ٢) ، التنبية ص ٥٣ ، المقنع الورقة (٦٢) .

الفصل الثالث : في بيان المواضع التي يجوز أن يقف فيها المأموم

ويقتدي بالإمام

وفيه اثنتا عشرة مسألة: إحداها: المأموم لا يجوز أن يقف قدام الإمام، فلو وقف // قدام الإمام واقتدى به وكان يقف على أركان صلاته، المذهب أن صلاته لا تنعقد، وفيه قول آخر أنه [تصح صلاته]^(١) ، وهو مذهب مالك^(٢) . ووجه القول القديم أن الخطأ في الموقف لا يمنع صحة الصلاة ؛ كالمأموم الواحد إذا وقف على يسار الإمام^(٣) . ووجه ظاهر المذهب أن الموضع ليس بموقف للمأمومين أصلاً، فلم تصح فيه الصلاة مقتدياً به^(٤) .

فروع أربعة : أحدها : إذا أراد أن يصلي مع الإمام في الكعبة ، فإن وقف ووجهه إلى وجه إمامه يجوز ، وكذلك [إذا] وقف

[صلاة المأموم مع إمامه في الكعبة]

(١) القول الجديد " لا تنعقد " ، والقديم " تصح صلاته " . انظر : الأم (١ / ٣٠١) ، الإبانة الورقة (٤٤ / ١) ، البيان (٢ / ٤٣١) ، الحاوي (٢ / ٤٣٠) ، المقنع الورقة (٦٢) ، مختصر البويطي الورقة (٨٤ / ١) ، الوسيط (٢ / ٢٣٠) ، فتح العزيز (٢ / ١٧٢) ، المجموع (٤ / ٢٥٦) ، نهاية المطلب جـ ٢ (٣٩٤ / ب) ، التنبيه ص ٥٤ .

(٢) في (هـ) : " تصح صلاته " ، وفي (ط) ، (د) : " يصح صلاته " . (٣) قال مالك : صلاتهم تامة وإن كانوا بين يدي الإمام ، ولا أحب لهم أن يفعلوا ذلك . وقال في موضع آخر : لا أحب أن يفعله ، ومن فعله أجزأه . انظر : المدونة (١ / ١٧٥) ، النخبة (٢ / ٢٥٨) .

(٤) انظر : الحاوي الكبير (٢ / ٣٤١) ، التعليقة (٢ / ١٠٤٨) ، التهذيب (٢ / ٢٧٨) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٣٩٤) . (٥) انظر : الأم (١ / ٣٠١) ، التنبيه ص ٥٣ ، التهذيب (٢ / ٢٧٨) ، روضة الطالبين (١ / ٤٦٢) ، التعليقة لأبي الطيب الطبري تحقيق : إبراهيم الظفيري (٢ / ١٣٩٣) .

(هـ) : " لو " .

وظهره إلى ظهر إمامه أو إلى جنب إمامه يجوز^(١) ، فأما إن استقبل الجهة التي توجه إليها الإمام وتقدم على الإمام فعلى ما ذكرنا من القولين^(٢) .

[وقوف الإمام
في مقام إبراهيم
والمأمومين حول
الكعبة]

الثاني : إذا وقف الإمام بمكة في مقام إبراهيم ، وقلنا بقولنا : إن المأموم لا يجوز أن يتقدم الإمام^(٣) ، فوقف القوم حول الكعبة خلفه على ما جرت به // العادة ، وكان بعضهم أقرب إلى الكعبة من إمامه ، فإن كان في الجهة التي توجه إليها الإمام ، فلا يجوز على ظاهر المذهب^(٤) ، وإن كان في باقي الجهات فالحكاية عن الشافعي - رحمه

ط [١١٢ب]

الله - أنه يجوز^(٥) ، وقال أبو إسحاق : لا يجوز ، وقاس على ما لو وقف واستقبل تلك الجهة وتقدم على الإمام ، وأصحابنا فرقوا بفرقين : أحدهما : أنه إذا استقبل تلك الجهة [يحصل] بين يديه ، وإذا كان من جهة أخرى فلا يحصل بين يديه . الآخر : أن في تلك الجهة لا يشق عليه معرفة [الحال ، وأنه هل تأخر] عن الإمام أم لا ، فأما في باقي الجهات لا يظهر إلا بالذرع والمساحة ، وفي ذلك مشقة فجوزنا .

[إذا وقف المأموم
مخافاً لإمامه]

الثالث : إذا وقف محاذياً^(٦) لإمامه ، بحيث يكون عقب^(٧)

هـ [٢٠٢أ]

(١) انظر : الوسيط (٢ / ٢٣١) ، فتح العزيز (٢ / ١٧٣) ، المجموع (٤ / ٢٥٧)

(٢) القولان : الجديد أنه لا تصح صلاته إذا تقدم على الإمام .

انظر : الوسيط (٢ / ٢٣١) ، العزيز (٢ / ١٧٣) ، المجموع (٤ / ٢٥٧) .

(٣) بناء على القول الجديد .

(٤) انظر : الأم (١ / ٣٠٢) ، الحاروي (٢ / ٤٣٠) ، الوسيط (٢ / ٢٣١) ، فتح

العزيز (٢ / ١٧٢ - ١٧٣) ، البيان (٢ / ٤٣٢) ، المجموع (٤ / ١٥٧) .

(٥) انظر : المصادر نفسها السابقة . وقال في الأم : إن كان في غير جهته فطريقان :

المذهب : القطع بصحتها ، وبهذا قطع الجمهور . والثاني : فيه القولان ، حكاه

الأصحاب عن أبي إسحاق المروزي .

(٦) في (د) ، (هـ) : " يحصل " ، وفي (ط) : " يحصل " .

(٧) في (د) : " أنه " ، وفي (ط) : " وأنه " ، وفي (هـ) : [الحال وأنه هل تأخر]

(٨) محاذياً : أي موازياً ، يقال : حاذى الشيء : وازاه ، والحنو والحناء : الإزاء

والمقابل ؛ أي أنها محاذيتها . انظر : لسان العرب (٣ / ٩٨) ، باب الحاء .

(٩) العقب : بكسر القاف ، مؤخر القدم ، وهي أنثى ، والسكون للتخفيف جائز ، والجمع

أعقاب ، وفي الحديث : " ويل للأعقاب من النار " أي لتارك غسلها في الوضوء .

انظر : المصباح المنير (٢ / ٤١٩) كتاب العين ، لسان العرب (٩ / ٢٩٩)

المأموم موازياً لعقب الإمام ، إلا أن رجل المأموم // كان أطول ، فيقدم أطراف أصابعه على أطراف أصابع الإمام ، فتصح صلاته^(١) ؛

لما روي أن عبد الله ابن مسعود صلى بالأسود^(٢) وعلقمة^(٣) ، فأقام أحدهما عن يمينه // والآخر عن يساره وكانا أطول فأمرهما بالتأخير^(٤) .

[إذا كنت رجل
الإمام أكبر ورجل
المأموم أصغر]

الرابع : إذا كان رجل الإمام أكبر ، ورجل المأموم أصغر ، فوق

المأموم بحيث يحاذي أطراف أصابعه أطراف أصابع الإمام ؛ ولكن تقدم عقبه على عقب الإمام ، فقد حصل محاذياً للإمام ببعض بدنه ، فهل تصح صلاته أم لا ؟ فعلى وجهين^(٥) بناء على ما لو استقبل الكعبة ببعض بدنه وقد ذكرناه^(٦) .

[الصلاة جماعة
في صحراء]

الثانية : إذا أراد أن يصلي جماعة في صحراء ، فإن وقف المأموم قريباً من الإمام صحت صلاته خلفه ، وإن تباعد عن الإمام

باب العين .

(١) انظر : المجموع (٢٥٧ / ٤) ، التهذيب (١٧٢ / ٢) ، الوسيط (٢٣٠ / ٢) ، المحرر في الفقه الشافعي ص ١٩٨ ، التعليقة (١٠٤٨ / ٢) ، نهاية المطلب ج ٢ الورقة ٣٩٤ (ب) .

(٢) الأسود : هو عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد بن قيس ، أبو حفص ، حدث عن أبيه وعمه علقمة بن قيس وعائشة وابن الزبير ، تابعي ولد في حياة الرسول ، وأدرك أيام عمر ، قال الأعرج : ما رأيت رجلاً بعد الصحابة أفضل منه ، وهو أخو عاصم بن عمر ابن الخطاب لأمه ، توفي بالمدينة سنة ٩٨ أو ٩٩ . انظر : سير أعلام النبلاء (١١ / ٥) ، الأعلام (٣٤٢ / ٣) .

(٣) علقمة بن قيس بن عبد الله الفقيه ، عم الأسود بن يزيد ، وأخيه عبد الرحمن ، وخال فقيه العراق إبراهيم النخعي ، ولد في أيام الرسالة المحمدية ، وعداده في المخضرمين ، وهاجر في طلب العلم ونزل الكوفة ولازم ابن مسعود ، وكان يشبهه في هديه وسمته وفضله ، شهد صفين وغزا خراسان ، وتوفي بالكوفة سنة ٦٢ هـ ، وقيل : ٦١ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء (٥٥ / ٤) ، الأعلام (٢٤٨ / ٤) .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ، باب وضع الأيدي على الركب في الركوع ، انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٥ / ٥) .

(٥) انظر : المجموع (٢٥٧ / ٤) ، التهذيب (١٧٢ / ٢) ، الوسيط (٢٣٠ / ٢) ، التعليقة (٤٨ / ٢) . الوجهان : أحدهما يجعل متقدماً يتقدمه عليه ، الثاني : لا ؛ لأن هذه مخالفة لا تظهر ، كما أن ما لا يظهر من المخالفة في الأفعال لا يضر .

(٦) انظر المسألة الأولى من الفصل الثالث : في بيان المواضع التي يجوز أن يقف فيها المأموم .